

A

الأمم المتحدة

UN LIBRARY

PROVISIONAL

SEP 30 1992

الجمعية العامة



A/46/PV.91

24 September 1992

UNISA COLLECTION

ARABIC

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٣٠

(المملكة العربية السعودية)

السيد الشهابي

الرئيس :

- جدول الانصباء المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة [١١٤] (تابع)

-- الحالة في البوسنة والهرمك : مشروع قرار ، تعديل [١٥٠] (تابع)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (A/46/868/Add.4)

الرئيس : أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى الوثيقة A/46/868/

Add.4 ، التي ستصدر قريباً ، والتي تتضمن رسالة موجهة إلى الأمين العام يحيطنسي فيها علماً بأنه منذ صدور رسائله المؤرخة في ٤ شباط/فبراير و ١٣ نيسان/أبريل و ١٨ حزيران/يونيه و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، قامت بنن بتسديد الدفعات اللازمة لتخفيض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ١٥٠ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في البوسنة والهرسك

(أ) مشروع قرار (A/46/L.76)

(ب) تعديل (A/46/L.77)

الرئيس : أود أن ألفت إنتباه الممثلين إلى أنه معروض على

الجمعية ، بالإضافة إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.76 ، تعديل مقدم من الاتحاد الروسي في الوثيقة A/46/L.77 .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول ، أود أن أعبر عن شكري للممثلين الذين

تكلموا بالأمس وتفيدوا بالآوقات المحددة لهم التي طلبوها مسبقاً .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : من دواعي سروري أن

أجد صديقي العزيز السفير الشهابي يتأأس مرة أخرى الجمعية العامة .

أيد وفد بيرو إدراج بند "الحالة في البوسنة والهرسك" على جدول أعمال

الجمعية العامة . وقد فعلنا ذلك لأن الحالة تنطوي على دول أعضاء في الأمم المتحدة ،

وعلى استخدام القوة ؛ وعلى الاحتلال والنية في اغتصاب أراضي دولة ذات سيادة ، عضو
في الأمم المتحدة ؛ وعلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ؛ وعلى عدم احترام قواعد
القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ومبادئ الميثاق . لذلك يود وفدي أن يدلني
بالتعقيبات المختصرة التالية .

أولا ، نرى أن الصراع في يوغوسلافيا السابقة هو أساسا مشكلة أوروبية اقليمية .

ثانيا ، إن الأمر لذلك عائد الى المؤسسات والاليات الأوروبية الاقليمية للاضطلاع بمسؤولية السعي من أجل ايجاد حلول سياسية واسعة وشاملة للزمة . إلا أن من الضروري أيضا تهيئة الظروف التي تمكن هيئات الأمم المتحدة والامين العام من القيام بمسئولتهم وإنصاف بالمهام المنوطة بهما طبقا للميثاق .

ثالثا ، تؤيد بيرو الجهود التي يبذلها الآن مجلس الامن والجمعية العامة والمجموعة الأوروبية ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الاسلامي الرامية لإنهاء العداوات وإنشاء آلية دائمة للمفاوضات بين الاطراف .

رابعا ، لقد اعترفت بيرو بجمهوريات كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك . خامسا ، إن بلادي قلقة من أن الصراع القائم في يوغوسلافيا السابقة قد ينتشر ، وأن التدابير المتخذة لحد الآن قد يشبت أنها غير فعالة ، وأن الفشل في الالتزام بالقانون الدولي وانتهاك حقوق الانسان يمكن أن يستمر ، وأخيرا ، من أن ممارسة سياسة "التطهير العرقي" مستمرة - تلك السياسة التي تعتبر وصمة عار على جبين المجتمع الدولي والتي تستنكرها الانسانية أشد الاستنكار .

السيد غفورزئي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أنها

المرة الاولى التي يتكلم فيها وفد بلادي أمام الجمعية العامة منذ إقامة دولة افغانستان الاسلامية المظفرة ، اسمحوا لي أن أعرب لكم ، يا أخي ، عن أحر تهانيها القلبية على انتخابكم لهذا المنصب السامي . إنه لما يبعث على بالغ السرور لوفد بلادي أن يرى أخا من المملكة العربية السعودية - هذا البلد الذي يحتفظ معه افغانستان بعلاقات أخوية وودية جدا - يتراءى هذا الاجتماع . لقد أدرتم أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة بحكمة كبيرة وبصيرة نافذة . وإننا على يقين بأن مزاياكم كدبلوماسي ماهر سوف تضمن خاتمة ناجحة لهذه الدورة .

مع انهيار الشيوعية وانتهاز الحرب الباردة ، تهيأ شرط ضروري ومطلوب لتقوية دور الأمم المتحدة وتعزيزه على نحو أكبر بوصفها منظمة دولية ومنبعا لتطلعات الأسرة العالمية وآمالها . لقد أفسحت سياسة التكتلات المجال أمام علاقة تقوم على مزيد من التعاون بين الشرق والغرب . فلم يعد التهديد بالمواجهة النووية قائما واختفى التهديد بأسلحة التدمير الشامل .

إلا أن المجتمع الدولي ما زال يواجه معضلات جديدة مصدرها السير وراء سياسات غير ملائمة تهدف إلى تعزيز قوى العدوان في سعيها إلى إخضاع حقوق الشعوب في تقرير المصير والدفاع عن النفس ، فضلا عن السعي إلى تحقيق التفوق العرقي .

إن الجمعية العامة ، بوصفها أعلى سلطة في الأسرة العالمية ، تستأنف مداولاتها لكي تصب جل اهتمامها على الحالة في البوسنة والهرسك ، حيث يبدو أن منطق القوة يحاول فرض نفسه على حجي القانون والنظام وتقويض الحقوق الأساسية للأمة . إن دولة أفغانستان الإسلامية وشعبها يعبران عن عميق التعاطف مع المسلمين وغيرهم من القوميات في البوسنة والهرسك الذين سقطوا ضحية العدوان .

إن أفغانستان ، وقد كانت نفسها ضحية سياسة العدوان في العقد الأخير ، تحس بشكاوى الأبرياء في البوسنة والهرسك . إننا ندين العدوان المرتكب بحق هذا البلد الصغير البريء . وندين أيضا الانتهاكات الواسعة للقانون الإنساني الدولي ، والاعدامات التعسفية بلا محاكمة والاختفاء القسري ، والتعذيب ، والاعتقالات العشوائية والاحتجاز ، وغيرها من ألوان المعاملة القاسية غير الإنسانية والمهينة للمدنيين الأبرياء على أيدي القوميين الصرب الذين يدعمهم الجيش الوطني اليوغوسلافي . وبينما يركز المجتمع الدولي جهوده الجماعية على استئصال ما تبقى من سياسة الفصل العنصري البغيضة ، ثمة شكل آخر لهذه السياسة القاسية التي ليس لها ما يبررها - أعني ، "التطهير العرقي" - يعم في قهر شعب البوسنة والهرسك .

إن معارضتنا للعدوان على سيادة البوسنة والهرسك الوطنية وسلامتها الإقليمية ، وحقوق الإنسان الأساسية لأبنائها ووحدها لا تتركز على التضامن الإسلامي وحده . إنها مسألة مبدأ أن نقف لندافع عن المقهورين ضد المعتدين والظالمين ،

فلا فرق إن كانت الأمة المقهورة اسلامية أو غير اسلامية . إننا نعتبر أن واجبنا الاخلاقي يفرض علينا الوقوف بثبات والاضطلاع بدور مخلص في تنفيذ القرارات التي اعتمدتها هذه الهيئة العالمية من أجل إنهاء هذا الوضع اللقانوني .

لقد انهمكت الأمم المتحدة منذ بعض الوقت في الحالة الخطيرة في البوسنة والهرسك . إن قراري مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٣) و ٧٧١ (١٩٩٣) كانا من بين ١٣ قرارا اتخذت بشأن الموضوع تعبيرا عن القلق الدولي العميق إزاء خطورة الاوضاع في ذلك البلد الذي مزقته الحرب . مع ذلك ، يبدو أن الضغط الدولي لا يكمل محاولات الأمم المتحدة الرامية الى الحيلولة دون وقوع الكارثة . فبالرغم من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ، والجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي وممثله الشخصي في يوغوسلافيا ، والجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها المجموعة الأوروبية ، والخدمات الشجاعة التي تقدمها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - فإن الوضع يسير من سيء الى اسوأ والقتال يتصاعد .

إن النية الحقيقية للقوميين الصرب ، الذين يتلقون التشجيع والسلاح من مناصريهم ، في حل الازمة بطريقة جائرة من خلال التهجير القسري للسكان ، فضلا عن تفوق الصرب الملحوظ في العتاد ، يضعان شعب البوسنة والهرسك في موقف صعب وهو يمد يده الى المجتمع الدولي طالبا الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من البلدان المحبة للسلام ، بهدف تمكينه من ممارسة حقه الاساسي في الدفاع عن النفس المجسد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

إن وفد بلادي يؤمن بأنه اذا أردنا أن نضع فورا حدا لهذا التحدي للعدالة الدولية ومبادئ القانون الدولي ، وأن نستعيد السلم والهدوء من خلال رفض نظرية الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وأن نعزز الشرعية الدولية ، فينبغي على هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة أن ترسل اشارات لا لبس فيها بأن تنفيذ المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيكون البديل التالي وربما الأخير . ولهذا أيد وفد بلادي عقد هذه الدورة المستأنفة ويسعدنا الآن أن يكون مشاركا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.76 .

وبالتصويت لصالح مشروع القرار هذا نكون قد اتخذنا الخطوة الأولى الفعلية صوب انسحاب جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية من بلاد البوسنة والهرسك ، مما سيتمكن شعبها من التمتع بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلم وحقوق الإنسان وعلاقات الصداقة مع جميع جيرانها . ونعتقد أنه إذا ما انتهى العدوان وترك شعب البوسنة والهرسك في حاله فإن مختلف المجموعات الإثنية يمكن أن تتعايش مرة أخرى في سلم وتفاهم .

أما بالنسبة لمسألة الخلافة ، فإن وفدي بدوره يواجه صعوبات ، وهي تعود بصورة رئيسية إلى الأسلوب غير المرغوب فيه الذي تنتهجه حكومة يوغوسلافيا (المرب - مونتينغرو) في معالجة الحالة في البوسنة والهرسك . إن الاعتراف باستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية واحترامها وانسحاب جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية من ذلك البلد الذي عصفت به الحرب يمكن أن تمهد السبيل أمام بت هذه المنظمة في المسألة . بيد أن الانهاء الفوري للظروف غير الشرعية الحالية السائدة في البوسنة والهرسك هو الذي يوفر المناخ الذي يمكن للدول التي تأسست حديثا والتي كانت تتألف منها يوغوسلافيا سابقا أن تسوي فيه المسألة .

وختاماً ، أقتبس ما يلي من صلاة : "ياربنا ، إمنحنا القوة لتغيير ما يمكننا تغييره ، والقوة لقبول ما لا يمكننا تغييره" . فليمنح الله العلي العظيم شعب البوسنة والهرسك القوة لتغيير هذه الحالة الالامشروعة والقوة للمرب - مونتينغرو لقبول ما لا يمكنها تغييره .

الرئيس : أشكر ممثل أفغانستان على كلماته الرقيقة التي تفضل بتوجيهها الي وأتمنى له ولحكومة دولة أفغانستان الإسلامية كل تقدم ورفاه وننتطلع إلى دورها الإيجابي في الميدان الدولي بإذن الله .

السيد خاراميو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود بـ

ذي بدء أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على الأسلوب الذكي والماهر الذي ما برحتم تديرون به جلسات الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود بالمثل أن

أشكركم على اجتهادكم لعقد هذه الجلسات للنظر في الحالة المأساوية للسكان المسلمين والكرواتيين في البوسنة والهرسك .

إن أبلغ دليل على خطورة الصراع اليوم في البلقان هو عقد هذه الجلسات التي جمعت مختلف بلدان العالم في هذه الجمعية العامة .

منذ عدة أشهر ونحن نشهد شكل من العدوان لا يطاق بتاتا ويجب أن تدينه جميع الشعوب ذات الضمير المتحضر . ولكننا لاحظنا أيضا ، وباستياء ، الاستجابة البطيئة غير المقبولة من جانب أولئك الذين كان يجب أن يتصرفوا بناء على استغاثات الناس العزل في البوسنة والهرسك ، أبناء الدولة التي انضمت الى عضوية منظمتنا منذ اسابيع قليلة فقط . ومجلس الأمن لم يعتمد حتى الآن المجموعة الكاملة من التدابير المتاحة له بموجب الميثاق لمعالجة الحالات التي تتسم بالقسوة التي لم يسبق لها مثيل كهذه الحالة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين .

إن كولومبيا حومة وشعبا ترى - وقد طلبت التكلم لهذا الغرض - أن أبسط حقوق هذا الشعب قد انتهكت بوحشية نتيجة للأحداث غير المقبولة التي وقعت في هذه الجمهورية المنشأة حديثا ، البلد المستقل الطيب الذي وقع ضحية أعمال لا يمكن تحملها اقترفتها الصرب ومونتينيغرو وجيش يوغوسلافيا السابقة والمجموعات شبه العسكرية المرتبطة بهما . إن من غير المقبول أن يفرض على شعب في هذه المرحلة من التاريخ "التطهير العرقي" أو الاستئصال الإثني ، فهذا لا يمكن تحمله ، لأنه يتعارض وأبسط مبادئ القانون الانساني الدولي ويتعارض مع القواعد الاولى للتعایش فيما بين الشعوب .

ولهذه الأسباب أيدت كولومبيا الاجراءات التي اتخذتها الامم المتحدة بهدف وحيد يتمثل في وضع حد نهائي للعدوان الخارجي . إن أبسط شكل من أشكال المساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي هي المساعدة التي تمكن هذه الدولة من البقاء كدولة ذات سيادة وتمكن سكانها من العيش في سلم على أرضهم .

ويرى وفدي أن الوقت قد حان لوضع حد نهائي لجميع هذه الإساءات وللتوصل الى حل سياسي عاجل للحالة . بيد أننا نعتقد أن أي إجراء يتخذ في هذه المنظمة لا بد أن يقوم على التقيد الصارم بالميثاق ، أي أن يكون متمشيا إما مع التدابير التوفيقية

بموجب الفصل السادس أو مع التدابير الاشد صرامة بموجب الفصل السابع ، وعلى أساس الفهم بأن الامر متروك لمجلس الامن ليحدد الاجراء الواجب اتخاذه .

ونعتقد أن أي عملية تتضمن استخدام القوة ينبغي أن تبدأ وتستمر بصورة دقيقة تحت ولاية الامم المتحدة ومراقبتها . وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نكفل وضوح الهدف الذي لا بد من الحفاظ عليه في صراع كهذا .

وتؤيد كولومبيا أحكام مشروع القرار المطروح علينا للنظر فيه ، ونفهم أن هذه الاحكام تمشي وما ذكرته للتو .

إننا نشجب الحالة الخطيرة السائدة في البوسنة والهرمك والتدهور العميق في الظروف المعيشية لسكانها ، ولا سيما السكان المسلمون والكرواتيون . فهذه الحالة هي نتيجة لاعمال العدوان الذي ارتكبه جيش الصرب ومونتينيغرو والوحدات شبه العسكرية المدعومة منهما . ولا نعترف بأي استيلاء على الاراضي نتيجة استخدام القوة أو العدوان العنيف .

وبالعودة الى أحكام مشروع القرار ، فإننا نشعر بالقلق من احتمال انتشار الصراع ، بالنظر الى استمرار انتهاكات القانون الانساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة . ونشعر بالقلق أيضا من أن التدابير الرامية الى وضع حد نهائي لعملية "التطهير العرقي" أو الاستئصال الإثني قد لا تطبق على نحو فعال .

ونلاحظ الاحكام التالية في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.76 :

"وإذ تعرب عن جزعها الشديد بسبب التقارير المستمرة عن الانتشار الواسع لانتهاكات القانون الدولي الانساني التي تحدث داخل أراضي ما كان يعرف بيوغوسلافيا ولا سيما في البوسنة والهرمك ، بما في ذلك التقارير عن الطرد القسري الجماعي وإبعاد المدنيين ومجن المدنيين وإساءة معاملتهم في مراكز للاحتجاز والاعتداء المتعمد على الذين لم يشتركوا في القتال وعلى المستشفيات وعربات الإسعاف مما يعوق توصيل الاغذية والإمدادات الطبية الى السكان المدنيين إضافة الى التخريب والتدمير المتعمد للممتلكات" . (A/46/L.76 ، الفقرة التاسعة من الديباجة)

و

"... التي تشمل تقارير على الإعدامات التعسفية وبإجراءات موجزة وحالات الاختفاء القسري والتعذيب والاعتصاب وضروب المعاملة القاسية غير الانسانية أو المهينة وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي" ، (المرجع نفسه ، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة)

ونود أن نؤكد الحاجة الملحة الى إيجاد حل سلمي على نحو عاجل للحالة فسي البوسنة والهرسك ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة واحكام القانون الدولي ، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الشعوب واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية . ولكن في حالة فشل السعي الى حل سلمي نرى أنه ينبغي السماح للبوسنة والهرسك بممارسة حقها فسي الدفاع عن النفس وبالتالي استثناءها من حظر الأسلحة الوارد في القرار المختص .

بيد أننا نشعر بالمثل بأن قبولنا الغريب المتسم باللامبالاة بأن يحضر بيننا أولئك الذين نعتبرهم معتدين ومنتهكين لجميع الحقوق التي نتمسك بها ونؤيدها ، تلك الحقوق التي تشكل أساس هذه المنظمة وسبب وجودها ، لا يتفق مع إعلاناتنا الرافضة والتدابير التي اتخذناها . ويجب البت في مسألة الخلافة القانونية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية المفككة في أسرع وقت ممكن . إن وجود ممثلين عن الصرب ومونتينيغرو في هذه القاعة لا يعني أن كولومبيا تقبل خلافتها ليوغوسلافيا تلقائيا .

إن كولومبيا مستعدة للانضمام الى المجتمع الدولي من أجل اعتماد كل التدابير اللازمة لضمان حياة وسلامة الأشخاص الإثنية المهددة وضمان بقاء دولة عضو في المنظمة .

السيد اريڤور (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ستة

وخمسين عاما ، في جنيف ، في ٣ تموز/يوليه ١٩٣٦ ، دوت طلقة نارية في مقصورة الصحافة خلال اجتماع لعصبة الأمم . استفان لوكس ، وهو يهودي من ألمانيا هرب من هتلر ، انتحر ، كان في حقيبته رسائل كتبها من قلبه ووقعها بروحه وختمها فسي النهاية بدمه . كانت رسائل لوكس تنادي أمم العالم أن تفتح أعينها لما يحدث لليهود في ألمانيا وألا تلتزم اللامبالاة . لكن تلك الطلقة النارية لم توقظ عصبة الأمم ولم تحركها . استمرت عصبة الأمم في مزاولة أعمالها حسب المعتاد وحفرت بذلك قبرها بيدها .

لقد سمعت الأمم المتحدة الطلقات النارية . وشاهدت الصور على شاشات التلفزيون . وقرأت التقارير . لا نستطيع أن نحتر الصمت . لا نجري على اختصار الصمت . نعم ، إننا نتكلم ، ولكن حتى أبلغ كلمات التحدي ستصبح منسية بسرعة اذا

ظلت مجرد أقوال ولم تعقبها الافعال . فالافعال وحدها هي التي ستوقف المعاناة في البوسنة والهرسك .

تشعر اسرائيل بالصدمة إزاء أحداث البلقان . وكيهود ، إنشا نشعر دائماً بالتعاطف مع بني البشر الآخرين في معاناتهم ، سواء كانوا مسيحيين ، أو مسلمين مع أي انسان . هذا هو الدرس الذي علمنا إياه تاريخنا المأساوي . إن اسرائيل ، كجزء من الجهد الدولي المبذول لتخفيف الازمة الانسانية ، أرسلت معونة إنسانية الى البوسنة والهرسك تحت رعاية الامم المتحدة . وقد وافقت اسرائيل على أن تنظر بايجابية في الإسهام في الإشراف على الاسلحة الثقيلة في البوسنة والهرسك اذا حدث أن أضيفت هذه المهمة الى الولاية الحالية لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

يحدونا الأمل بأن مؤتمر السلام المعني بيوغوسلافيا المزمع عقده في لندن يوم الأربعاء ، سيثمر . لقد آن الأوان لتحاول الأطراف السعي الى السلم بنفس العزم الذي سعت به الى الحرب .

إن التقارير عن "التطهير العرقي" ومراكز الاعتقال في البوسنة والهرسك جعلت القشعريرة تسري في بدن كل اسرائيلي . هذه الممارسات بغيضة وبشعة ويجب إيقافها فوراً . ولكن يبدو كما لو أن العالم لم يتعلم شيئاً من الأحداث التي وقعت قبل خمسة أو ستة عقود .

إن ممارسات الإرهاب تعم أجزاء من البوسنة . ينبغي وقفها . إن التحذير بئس . فلتؤد الأمم المتحدة واجبها ، وليؤد العالم أجمع واجبه .

السيد أبو عودة (الأردن) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بدائية أن أتوجه إليكم بالتحية لكوني أتكلم أمام الجمعية العامة لأول مرة . كما أرجو أن تسمحوا لي بأن أنضم الى من سبقوني من السادة المتحدثين في التعبير لكم عن شكر وتقدير وفد بلادي للاستجابة السريعة بعقد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة لبحث موضوع الحالة المأساوية والخطيرة في جمهورية البوسنة والهرسك . وإني لواثق بأننا سنتمكن من خلال العمل برؤاستكم من تحقيق ما نتوخاه من اجتماعاتنا هذه من حيث مجلس الأمن على المضي قدماً فيما ابتدأه من اجراءات لمعالجة الحالة في البوسنة والهرسك

بما يتفق مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي آملًا أن تعتمد الجمعية العامة بالتوافق مشروع القرار المضمن بالوثيقة A/46/L.76 ، بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، الذي تتشرف بلادي بالمشاركة في تبنيه .

ما كان لنا أن نعقد هذه الجلسات المستأنفة للجمعية العامة بينما السدورة السادسة والأربعون تقترب من نهايتها لو أن نداءات مجلس الأمن المتكررة لوقف إطلاق النار في جمهورية البوسنة والهرسك قد استجيب لها أو أن جزءا كبيرا من طلبات مجلس الأمن في قراراته المتلاحقة ذات الصلة على مدى أربعة أشهر قد أُمْتُثل له .

إن اجتماعنا في هذه الجلسة هو أولاً ، للتعبير عن سخط الكثير من الدول على التراخي الدولي الظاهر لوضع حد لعدوان قائم مغضوح على جمهورية البوسنة والهرسك ، العضو الذي انضم حديثاً للأمم المتحدة ليعمل مع الاسرة الدولية وفق أحكام الميثاق والقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة . واجتماعنا ثانياً ، هو لحث مجلس الأمن الدولي على النهوض بمسؤولياته ، وبشكل عاجل ، لصون الأمن الدولي ووقف العدوان على دولة عضو في الأمم المتحدة وذلك باتخاذ تدابير إضافية ملائمة وفقاً لأحكام الفصل السابع ، إنهاءً للعدوان وصيانة للوحدة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك وملائمة لأراضيها .

إننا ببساطة أمام حالة تتعرض فيها دولة ناشئة وعضو في الأمم المتحدة إلى اعتداء خارجي مسلح ، وتتدخل سافر ، من قبل دولة جارة أقوى ، إن طبيعة هذا الاعتداء بما يرافقه من الفظائع والجرائم الانسانية ، وفي مقدمتها حملات التطهير الإثني الرامية إلى تعديل التركيبة العرقية لتلك الدولة تحقيقاً لأغراض سياسية وأطماع إقليمية ، تعطي لاجتماعنا هذا أهمية خاصة ، حيث أننا في الواقع لا نسعى فقط لحماية دولة عضو في الأمم المتحدة ، بل أيضاً نعمل على حماية المفاهيم المدنية والقيم الانسانية والمبادئ الديمقراطية للمجتمع الدولي مثلما نعمل على توطيد مفهوم الأمن الجماعي باعتباره ركيزة أساسية في نظام عالمي يقوم على التعاون عوضاً عن المجابهة . لقد تعامل العالم مع العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك حتى الآن على صعيدين : الأول إنساني ، حيث قامت منظمات ووكالات دولية وإقليمية ومازالت تقوم بأعمال إغاثة مشكورة في ظل ظروف صعبة للغاية تجعل المرء منا يشعر بأنه لا يكفي هذه المنظمات والوكالات حقها من الشكر مهما قال عنها ، والحقيقة أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة هي الأخرى تتصدر قائمة من يستحقون الشكر والتقدير على جهودها الشجاعة في تأمين وصول مواد الإغاثة للجائعين والمرضى والمصابين ، وبخاصة في وجه القوى المعطلة لعمليات الإغاثة . أما الصعيد الثاني فهو دبلوماسي ، حيث تبذل جهود مشكورة كذلك في إطار مؤتمر السلام برعاية المجموعة الأوروبية لكي يتوصل الغرقاء إلى تسوية سلمية للنزاع .

ومع تقديرنا الكامل وشكرنا العميق للجهود الإنسانية والجهود الدبلوماسية فإننا نعتقد أنها غير كافية لوضع حد لهذه المأساة ولوقف العدوان الصربي على البوسنة والهرسك . والدليل على ذلك أن العدوان لم يلجم حتى الآن وأن الحقائق على الأرض تتغير يوميا لصالح المعتدي ، وأن الأمم المتحدة من خلال وكالاتها وقواتها ما زالت تتعامل ، في التحليل النهائي ، مع نتائج العدوان لا مع أسبابه ، وبالرغم من نظام الحصار المتداعي المفروض على جمهورية الصرب فإن مصادر العدوان لم تجف بعد ، حتى ولو بمقدار بسيط . ومن هنا لا بد من التعامل مع الازمة على صعيد ثالث هو صعيد نهوض مجلس الأمن بمسؤولياته وفقا للمادة ٤٢ من الفصل السابع للميثاق .

إن تصريحات سياسية كثيرة صاحبت مداولات مجلس الأمن السابقة حول البوسنة والهرسك . وكانت هذه التصريحات الصادرة عن بعض الدول الاعضاء بحسن نية قد أوجت في كثير من الاحيان بعدم جدية المجلس في ردع عدوان الصرب ، أو هكذا على الأقل قرا المعتدي هذه التصريحات التي تحدثت عن متنازعين عنيدين أو طوبوغرافية وعرة أو سلاح متطور في أيدي جيش غير نظامي ، الى غير ذلك من الامور التي كانت تُستحضر من قبيل التأكيد على صعوبة استخدام القوة لوقف العدوان القائم على جمهورية البوسنة والهرسك . إننا نرجو ألا يكون هذا هو الحال . لانه لو كان فعلا كذلك فمعنى هذا أن ما يقرر تطبيق احكام الميثاق في نزاع ما ولا يقرر تطبيقها في نزاع آخر هو عوامل الجغرافيا والديموغرافيا وسيكولوجية المتحاربين ، وليس العدوان ذاته ، مهما بلغ من حد في خرقه للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

بالرغم من الجهود المشكورة الكثيرة التي قامت بها الأمم المتحدة فإنها مع ذلك لم توفق حتى الآن في حماية جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها ، وهي الدولة العضو بمنظمتنا ، من عدوان خارجي مستمر . وإن قرار مجلس الأمن ٧٢٤ (١٩٩١) الذي فُرض بموجب حظر الاسلحة على يوغوسلافيا سابقا كان قد جاء في ظروف مختلفة ، وأصبح له فيما بعد أثر معاكس للهدف المقصود منه ، إذ ساهم هذا الحظر في زيادة تفوق المعتدي على الضحية التي حرّمها القرار من التزود بوسائل الدفاع عن نفسها . فلا أقل إذن من أن تُمكن هذه الدولة الضحية من ممارسة حقها الاصيل في الدفاع عن النفس

وفقا للمادة (٥١) من الميثاق ، وذلك بإعادة النظر في قرار مجلس الامن ٧٢٤ (١٩٩١) بغية تصويب الوضع باستثناء جمهورية البوسنة والهرسك من ذلك القرار ، وذلك الى أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن توقف العدوان ، وتبطل نتائجه على الارض والسكان سواء بسواء ، وتعيد اللاجئين الى مدنهم وقراهم ومزارعهم كما تعيد المعتدي الى مراكز انطلاقه الاولى .

وأخيرا وفي كل الاحوال ، لا شيء يعفي الأمم المتحدة من اتخاذ تدابير فعالة وسريعة لوقف العدوان ومآسيه وضمان وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسيادة حكومتها الكاملة على كافة أراضيها ، وإبطال كافة النتائج والآثار التي تترتب على العدوان حتى الآن . وإننا لعلل يقين بأن مؤتمر السلام برعاية المجموعة الأوروبية سوف يأخذ تلك العناصر في الحسبان وهو في طريقه لضمان تسوية سلمية شاملة للحالة في البوسنة والهرسك . فقد حان الوقت لحل هذه المشكلة ، ورفع الالام والمعاناة عن الناس تمهيدا لإرساء قواعد الاستقرار والتعايش والتعاون بين شعوب البلقان كافة .

السيد أيلالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في البداية

أود أن أعيد تأكيد سرور اكوادور لرؤيتكم ، سيدي ، تتراسون هذه الدورة للجمعية العامة لمهارتكم الغدة وحكمتكم المعروفة . واكوادور تمتدح مبادرة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي بطلب انعقاد الجمعية العامة لتناول هذه المشكلة الحساسة ، مشكلة البوسنة والهرسك .

لقد قلت في مجلس الامن ، أن بلدي يشاطر المجتمع الدولي ألمه حيث نشاهد هذه الازمة المستمرة ، التي تسير فيها سيماء المعاناة البشرية الاكثر إيلاما جنباً الى جنب مع سيماء القسوة والاساءة وسياسات القمع والموت المقيتة جدا التي كنا نتمنى أنها اندثرت تماما . إن سياسة "التطهير العرقي" وما يماحبها من عمليات ترحيل ولجئين وقتل المدنيين الابرياء تستوجب إدانتنا الشديدة المطلقة .

هذا الصباح شاهدنا ما الحقته الطبيعة بمدينة ميامي ، فلوريدا ، من تدمير .
الم نشعر بحزن والم أكبر على مدى الايام والاسبوع والشهور الماضية عندما كنا نشاهد
ما يتسبب فيه الانسان من تدمير والم وعذاب في البومنة والهرمك ؟ تلك اعمال تستاهل
الشجب الى أبعد الحدود وينبغي أن تدفعنا الى التأمل .

تولي اكوادور أهمية خاصة للدور الذي ينبغي ان يضطلع به المجتمع الدولي في النهوض بحل صلمي للنزاع اليوغوسلافي . ولهذا السبب ، أيدنا في مجلس الأمن المبادرة الرامية لايجاد هذا الحل ، فضلاً عن التدابير الانسانية المعتمدة لمساعدة المدنيين العزل الذين وقعوا في براثن الصراع .

ولدى الدفاع عن السلام لا يمكن لأي جهد أن يُعدّ مغرطاً . ولا شك أن الجمعية العامة ستسهم ، بما لها من سلطة أخلاقية ذات وزن وبما لها من هياكل ديمقراطية وفي إطار مبادئ ميثاق منظماتنا ، في تسهيل وقف الصراع واستعادة الحياة السلمية للبوسنة والهرسك .

وتعتقد اكوادور اعتقاداً راسخاً أن أي حلّ حقيقي للنزاع ينبغي أن يستند إلى احترام المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي تسوية الخلافات عن طريق الوسائل السلمية التي أرساها الميثاق . إن القوة ليس من شأنها سوى تعقيد المشاكل . وهي لا تحلها إلا في الظاهر بينما هي في الواقع تؤخر حلها وتطيل من أمم الصراعات .

في هذه الحالة كما في غيرها من الحالات ، تعتقد اكوادور أن أساس الحل ينبغي أن يتمثل في الاحترام غير المشروط لمبدأ أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة لا يمكن القبول به ولا يمكن له أن يخلق حقوقاً للمعتدي . إن ركائز السلم في المنطقة تقوم على احترام السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها ، واستقلالها السياسي والحق في تقرير المصير ديمقراطياً فيما يتعلق بشكل الحكومة الأكثر ملاءمة لجميع سكان البلاد .

إن الجمعية العامة تجتمع عشية انعقاد مؤتمر لندن . وينبغي علينا تقديم الدعم الحاسم للمبادرات الاقليمية والتدابير الرامية إلى تحقيق حل شامل للزمة في يوغوسلافيا السابقة . إن قدرة الهيئات الاوروبية الاقليمية على العمل هي موضع اختبار لفعاليتها وديناميتها . وفي هذا الصدد ، لاشك بأن العمل المستمر الذي يقوم به مجلس الأمن والقرار الذي ستعتمده الجمعية العامة سيكونان من العوامل الهامة في العملية التفاوضية .

وبالطبع ، فإن النجاح يعتمد قبل أي شيء آخر على تصميم وإرادة أطراف الصراع . وفي المقام الأول يجب وقف الأعمال القتالية فوراً فبالإضافة إلى أن ذلك سيخفف من معاناة شعب البوسنة والهرسك ، فهو سيسهم في تهيئة جو ملائم للحوار .

وعلىنا منح لجنة الصليب الأحمر الدولية حرية الوصول الفوري والدائم وغير المقيد لجميع المواقع حيثما تدعو الضرورة ، لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان وعدم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة بالقانون الإنساني ، وينبغي علينا النهوض بآعباء عودة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم .

وأخيراً ، على جميع الأطراف اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وضمان أمن أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وجميع أفراد المنظمات الإنسانية الذين يقومون بعمل بطولي مترفع عن الأنانية في يوغوسلافيا السابقة .

إن هذه العناصر الأساسية تنعكس في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . لذا ، فإن أكوادور ، التي رحبت بقرار الجمعية الإسراع بمناقشة هذا الموضوع ، ستؤيد مشروع القرار .

السيد السويدي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، يَسُرُّ

وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة على ادارتكم الحكيمة لأعمال الجمعية العامة في هذه الدورة ، ولكم عظيم الشكر والتقدير لإدراجكم البند المتعلق بمسألة البوسنة والهرسك على جدول الأعمال ، وعقد هذه الجلسة بالسرعة المطلوبة .

تنعقد الجمعية العامة هذا اليوم للنظر في العدوان السافر على أراضي وشعب وكيان دولة عضو في الأمم المتحدة . ذلك العدوان الذي تمثل في الإنتهاك الخطير لحدود جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها والتعديت الخطيرة على حقوق الإنسان عن طريق ارتكاب المجازر البشرية ضد المدنيين والنساء والأطفال بهدف حملهم على الهجرة القسرية وتحقيق التطهير العرقي للمناطق التي يقطنها المسلمون .

إن الأساليب التي اتبعتها الصرب في حربهم العنصرية ضد شعب البوسنة والهرسك لا تكفي إدانتها فقط من المجتمع الدولي ، بل يتطلب الأمر أعمال القانون الدولي في كافة جوانبه لوقف ذلك العدوان الخطير الذي يهدد الأمن والسلام في تلك المنطقة .

وحتى يتمكن المجتمع الدولي من الخروج من هذا المأزق الذي فرضته القوات الصربية ، ومن يدعمها من الصرب ، لابد من العمل الجاد لوقف العدوان وعدم الاعتساف بنتائجه . كما يجب العمل فوراً على عودة مواطني البوسنة والهرسك إلى قراهم ومدنهم التي احتلتها القوات الصربية وتعويضهم عن الدمار الذي حاق بديارهم وممتلكاتهم . إن تحقيق هذه الاهداف المشروعة لا يتناقض مع تمكين جمهورية البوسنة والهرسك من الدفاع الشرعي عن سيادتها ووحدة أراضيها وفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك برفع حظر السلاح المفروض عليها واستمراره على الجانب المعتدي .

إن سابقة التطهير العرقي ، وما صاحبها من تشريد وتعذيب واعتقال لا إنساني ، يجب ألا تمر دون محاكمة مرتكبيها حتى لا تتكرر هذه المأساة وجرائمها البشعة في المستقبل الذي نتطلع إليه جميعاً ليسعد فيه الإنسان بالامن والسلام والإستقرار . رغم أن الجهود الدولية إزاء العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك لم تتمكن حتى الآن من ردع المعتدي وفرض الشرعية الدولية ، إلا أننا نشيد بالجهود الإنسانية التي قامت بها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المتفرعة خاصة المندوب السامي لشؤون اللاجئين ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، إضافة إلى الجهود التي بذلتها العديد من الدول الأخرى .

وفي هذا الصدد ، فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة وبناءً على توجيهات من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس الدولة ، بتقديم كل أشكال المساعدات الإنسانية من مواد الإغاثة والأدوية والمستلزمات الطبية ، منذ بداية المحنة ، ومازالت مستمرة في ذلك ، من أجل تخفيف معاناة شعب البوسنة والهرسك . في الختام بيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.76 الذي قدمه السيد سفير تركيا نيابة عن الدول الأعضاء مقدمي مشروع القرار .

كما تشرف وفد بلادي بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار ويأمل أن يعتمد بتوافق الآراء . وفي ذات الوقت يؤيد وفد بلادي أية تدابير أخرى ترى الجمعية العامة اعتمادها من أجل وقف الانتهاكات السافرة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان .

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد جاء إستئناف هذه الدورة السادسة والأربعين للنظر في الحالة المأساوية السائدة في البوسنة والهرسك في أوانه بمفحة خاصة لأنه يهيئ الفرصة للمجتمع الدولي للوقوف بوضوح إلى جانب القانون والاعراب عن مساندته الفعالة لإقرار السلم في البوسنة والهرسك وكذلك رفضه للعدوان والمعاملة القاسية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تلك الجمهورية التي مزقتها الحرب والتي هي عضو في الأمم المتحدة .

والجزائر ، التي شاركت في تقديم مشروع القرار ، تتابع بعميق الأسى تلك الأحداث المأساوية التي ننظر فيها . وقد استرعينا إنتباه مجلس الأمن منذ نيسان/أبريل الماضي إلى خطورة الحالة ومخاطر تصعيدها .

وإزاء إستمرار العدوان والمعاناة الهائلة للذين أصبحا الحياة اليومية لشعب البوسنة والهرسك ، إتخذت الجزائر عددا من التدابير تضمنت استدعاء سفيرنا في بلغراد ، والتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٣) ، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الوثيقة مع يوغوسلافيا السابقة ، والمشاركة الفعالة في جهود المساعدة الإنسانية الدولية ، ولا سيما في توفير المعونة الغذائية والمستلزمات الطبية للأطفال البوسنة .

في عشية مؤتمر لندن بشأن يوغوسلافيا ، وعلى حين لا يزال مجلس الأمن ينظر في البند الذي نناقشه اليوم ، يبدو أنه يتعين على جمعيتنا أن تعلن عن رأيها بوضوح وصراحة حول الجوانب الرئيسية الثلاثة لهذه الأزمة .

إن الجانب الأخلاقي يقتضي منا التعبير عن تضامننا القوي مع شعب البوسنة والهرسك في مقاومته للعدوان ، بالإضافة إلى إدانة الجرائم البشعة التي ترتكب هناك .

والجانب السياسي يقتضي منا عدم الاعتراف بأية مكاسب جاءت عن طريق العدوان .
ومن الأساسي في هذا الصدد أن نصرّ على ضرورة إحترام وحدة أراضي البوسنة والهرسك ،
وسيادة هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة .

وأخيراً ، نيرغمنا الجانب الانساني على مواجهة التحدي المتمثل في تزويد شعب
البوسنة والهرسك بالسلع الأساسية وكفالة وصولها إليه .

هذه هي الجوانب الأساسية للمسألة التي تتطلب من المجتمع الدولي إتخاذ إجراء
عاجل ، كما يتعين عليه تحمل مسؤولياته إزاء مأساة كهذه المأساة الرهيبة .

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للطريقة القديرة التي تديرون بها
مداولات الجمعية . ونحن بالطبع لا نشعر بالدهشة من جراء ذلك ، فنحن على ثقة من أن
الجمعية تحت توجيهكم الحكيم ستجري مداولات مثمرة للغاية . كما أود أن أسجل تقدير
وفدي للاهتمام السريع الذي أولي لطلب النظر العاجل في المسألة المطروحة أمامنا .

لقد جلبت نهاية الحرب الباردة توقعات عظيمة بأن المجتمع الدولي سيجد نفسه
في فترة يسود فيها حكم القانون وقواعد السلوك الدولي المقبولة ، فترة يكفل فيها
السلم والأمن الدوليان بحماية السلامة الإقليمية لجميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ،
وتشجيع إحترام حقوق الإنسان لجميع الشعوب .

ولكن مما يؤسف له أن تحقيق هذا الهدف يتعرض لتحد خطير من جراء الأحداث التي
تقع في أراضي يوغوسلافيا السابقة . فالأحداث التي تقع في البوسنة والهرسك حالياً
تتعارض تعارضاً صارخاً مع أهداف ومبادئ هذه المنظمة . وعلاوة على ذلك ، من المثير
للقلق البالغ أنها تحدث في وجود عملية من أكبر عمليات صيانة السلم التي تطلق بها
الأمم المتحدة ، وهي عملية تشعر بلادي بالفخر والاعتزاز لمشاركتها فيها .

ونشعر بالقلق العميق لأن سيادة دولة عضو في هذه المنظمة ولامتها الإقليمية
تنتهك بحصانة كبيرة ويتعرض شعبها لمعاناة ومشقة يعجز عنهما الوصف . إن إعتراك
المجتمع الدولي بالبوسنة والهرسك كبلد سيادي ومستقل وقبولها في عضوية الأمم

المتحدة يقرضان التزاماً على جميع الدول الاعضاء بكفالة السلامة الاقليمية لذلك البلد . ولهذا فإننا ننضم إلى المتكلمين السابقين في إدانة العدوان على البوسنة والهرسك .

ونشجب بقوة كذلك الإنتهاك الفادح لحقوق الإنسان في تلك المنطقة ، وهو انتهاك يتمثل في الطرد الاجباري وعمليات الترحيل والسجن الجماعي واساءة معاملة المدنيين ، والتدمير الوحشي للأرواح وللممتلكات وإعاقة وصول المؤن الغذائية والطبية التي هناك حاجة ماسة إليها . ونرفض رفضاً قاطعاً سياسة "التطهير العرقي" والمحاولة السافرة لايجاد مناطق صافية عرقياً . إن تجربة نيجيريا كبلد متعدد الاعراق ومتعدد الديانات رفض حتي لمثل هيه السياسة البغيضة .

ويرى وفدي إن من واجبنا الجماعي بصفتنا دولاً أعضاء في الامم المتحدة وكذلك الفردي كأمم ذات سيادة أن نتصرف بحزم وشبات لإنهاء هذه المأساة . ولهذا فإننا نحث جميع الاطراف المعنية أن تتلمس حلاً سلمياً على نحو عاجل . ونقدر الجهود التي تبذلها الامم المتحدة ، ونشيد بصورة خاصة بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة وتغاني أفرادها . ومن نفس المنطلق نرحب بقراري مجلس الامن ٧٧٠ (١٩٩٣) و ٧٧١ (١٩٩٣) ، الراميين إلى كفالة وصول المساعدة الانسانية إلى جميع الاطراف في البوسنة والهرسك وإلى وصول الوكالات الانسانية الدولية بدون عوائق إلى معسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز .

ولكن من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي لابد من القيام به . وحتى عند بدء الجمعية مداولاتها بالامس ، كان القتال في البوسنة والهرسك على أشده . ومع مرور كل يوم يزداد عدد القتلى وتترايد المعاناة . وشمة حاجة ماسة إلى وقف إراقة الدماء والالتم على الفور . فكلما استمرت هذه الحالة أصبحت أشد تعقيداً وازداد خطر استفحال الصراع وشموله لمناطق أخرى .

ثانيا ، من أجل تسهيل وقف القتال ، ينبغي احترام حقوق الإنسان وأن يتم وقف انتهاكاتهما فوراً . وتماثلاً كما أن الأمم المتحدة مخولة باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتكفل توصيل المساعدة الفورية والإنسانية دون عائق ، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه أيضاً أن ينظر في اتخاذ التدابير المناسبة من أجل الإنهاء الفوري لهذه الفظائع .

ثالثاً ، إن كل الجهود من أجل الحصول على الأراضي عن طريق القوة وكل المحاولات الرامية إلى تغيير التشكيل الإثني لمختلف مناطق البوسنة والهرمك ينبغي رفضها وينبغي أن يتحمل مرتكبو هذه الأعمال المسؤولية عن الآثار المترتبة على أعمالهم .

وبالإضافة إلى ذلك ، يجب توفير الأمان لجميع المطرودين واللاجئين وغيرهم من المشردين ومنحهم الحق في العودة إلى ديارهم ، وينبغي أن تُعاد إليهم ممتلكاتهم التي تمت مصادرتها وأن يكون لهم حق التعويض عن الخسائر التي تكبدوها .

وأخيراً ، إن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ، والوكالات الإنسانية والفوضية والمراقبين الدوليين ، بما في ذلك وسائل الإعلام ، ينبغي ضمانها .

ومن المزعج للغاية أنه في هذه الأيام المبكرة لقيام نظام عالمي جديد ، يمكن أن تتعرض كل المثل العليا التي يطمح المجتمع الدولي للأمم في التوصل إليها ، للتحدي بهذه الطريقة السافرة . ويستطيع المجتمع الدولي ، بحسب الهدف ، والتفهم والالتزام بحكم القانون ، أن يواجه هذا التحدي بإيجابية وأن يعمل على استتباب السلم والأمن الدوليين ، لا في البوسنة والهرمك فحسب ، ولكن أيضاً في مناطق صراع أخرى في العالم ، مثل الصومال . ولا ينبغي أن يسمح النظام العالمي الجديد بالعدوان والقمع بل على العكس يجب أن يحمي ويُعزز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام حكم القانون والدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية لجميع الشعوب .

وفي الختام ، بينما نتطلع إلى انعقاد مؤتمر لندن مرة أخرى واستئناف المفاوضات الجادة من أجل تسوية هذا الصراع ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ

الخطوات العاجلة من أجل الانهاء الفوري للعنف المحموم . وتؤيد حكومتي - مسترشدة بتعهداتنا والتزاماتنا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ورغبتنا العميقة في صيانة السلم والأمن الدوليين - مشروع القرار المطروح علينا اليوم ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على الالتزام بأحكامه بأمانة .

السيد دوراني (جيبوتي) : السيد الرئيس ، أرجو في بداية كلمتي ، أن أهنئكم على الجهود المخلصة والمقدرة التي بذلتوها لمناقشة موضوع البوسنة والهرسك خلال هذه الدورة ، وإدراج هذا الموضوع الهام ضمن جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة . كذلك ، أسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئ جميع السادة السفراء الذين أسهموا في تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام وعلى الجهود الطيبة التي بذلوها في هذا الصدد .

(تكلم بالفرنسية)

يشعر العالم بالعرب بسبب الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك . لقد واجه ذلك البلد الشقيق عدوانا مسلحا خارجيا منذ عدة شهور حتى الآن من جانب عناصر مسلحة تنتمي إلى ميليشيا يوغوسلافيا السابقة أو الجيش اليوغوسلافي السابق ، وتسمى إلى أن تُحقق الصرب الكبرى من خلال ضمّ المناطق التي يسكنها الصرب في البلقان . وهذه القوى ، في الواقع ، مستغلة - وإن كانت أيضا وبدرجة كبيرة ماجورة - من جانب الزعماء السياسيين الصربيين السابقين للبوسنة والهرسك الذين يتعطفون إلى الدماء والسلطة ؛ ومن هنا جاء الاستخدام - الذي ربما يكون متعمدا - للتسمية المغلوطة وهي "الحرب الأهلية" لوصف الحالة في البوسنة . لقد فُتِلوا طريق الحرب على الانتخابات وقد كشفوا بسرعة بالغة عن مخططاتهم الحقيقي ، وهو الاستيلاء على السلطة ليس فقط من خلال الحرب التي فرضوها على أبناء البوسنة ، ولكن أيضا ، وللأسف ، من خلال القضاء على شعب بأكمله .

إن وجود معسكرات الاعتقال هو وصمة في جبين الإنسانية . وهو يشهد على الطبيعة اللاإنسانية للصراع والطريقة القاسية التي يُعامل بها أهل البوسنة . وكل هذه

الفظائع التي ترتكب ، ولا سيما ضد المسلمين من أبناء البوسنة ، تتكرر يوميا ،
مراى من العالم برمته ، الذي يراها بكثير من السخط والإحباط .

ورغم الوعود المتكررة من قبل السلطات الصربية ، لم يتحقق وقف إطلاق الذ
حتى الآن . وإن قوافل المعونة الإنسانية تتعرض على نحو منتظم لهجمات العسكريب
انتهاكا لآخر قرار اتخذته مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع .

ومما يزداد وضوحا أن السلطات الصربية تستخدم الصراع من أجل ممارسة سيا
"التطهير العرقي" .

ويحدونا الامل بأن القرارين المتصلين بالبوسنة والهرسك اللذين اتخذهما
الأمن - القرار ٧٧٠ (١٩٩٣) و ٧٧١ (١٩٩٣) - والقرار الذي سيُتخذ اليوم ، بتأييد
سيدفع الجانب الصربي إلى أن يُنهي هذه الحرب الشريرة ذات الاهداف البعيدة المن
وإلا سيضطر مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق .
تحتاج اليوم جمهورية البوسنة الغتية لدعم قوي من قبل المجتمع الدولي
أجل الدفاع عن نفسها ، بما يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . إن ح
شعب في السلامة الإقليمية حق مقدس . إنه حق مقدس بمفء خاصة لان التعددية البوسن
لها جذور عميقة في تلك الأرض . وهي لا تسمح بأي انفصال ولا تسمح بأي تجزئة م
نوع ، في الجنوب أو الشمال ، في الشرق أو الغرب .

وسيستعيد البلد السلم والوحدة عندما تصمت المدافع ، وعندما تُس
المليشيات ، وعندما يتم استئصال أسباب الصراع وتسقط الحواجز فيما بين المناط
وعندما يعود اللاجئين إلى ديارهم وعندما يُعاد تجميع جميع المواطنين ، في نها
المطاف ، في دولتهم ، جمهورية البوسنة والهرسك .

وفي الختام ، يود وفد جيبوتي أن يشيد حق إشادة بالأمين العام للأمم المت
السيد بطرس بطرس غالي ، وبمجلس الأمن ، وبقوات الأمم المتحدة ، وجميع المنظم
التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية
على تصميمهم جميعا على تسوية مشكلة البوسنة والهرسك .

الفظائع التي ترتكب ، ولا سيما ضد المسلمين من أبناء البوسنة ، تتكرر يوميا على
مراى من العالم برمته ، الذي يراها بكثير من السخط والإحباط .

ورغم الوعود المتكررة من قبل السلطات الصربية ، لم يتحقق وقف إطلاق النار
حتى الآن . وإن قوافل المعونة الإنسانية تتعرض على نحو منتظم لهجمات العسكريين ،
انتهاكا لآخر قرار اتخذته مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع .

ومما يزداد وضوحا أن السلطات الصربية تستخدم الصراع من أجل ممارسة سياسة
"التطهير العرقي" .

ويحدونا الأمل بأن القرارين المتصلين بالبوسنة والهرمك اللذين اتخذهما مجلس
الأمن - القرار ٧٧٠ (١٩٩٣) و ٧٧١ (١٩٩٣) - والقرار الذي سيُتخذ اليوم ، بتأييدنا ،
سيدفع الجانب الصربي إلى أن يُنهي هذه الحرب الشريرة ذات الأهداف البعيدة المنال ،
وإلا سيضطر مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق .

تحتاج اليوم جمهورية البوسنة الفتية لدعم قوي من قبل المجتمع الدولي من
أجل الدفاع عن نفسها ، بما يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . إن حق أي
شعب في السلامة الإقليمية حق مقدس . إنه حق مقدس بصفة خاصة لأن التعددية البوسنية
لها جذور عميقة في تلك الأرض . وهي لا تسمح بأي انفصال ولا تسمح بأي تجزئة من أي
نوع ، في الجنوب أو الشمال ، في الشرق أو الغرب .

وستعيد البلد السلم والوحدة عندما تمت المدافع ، وعندما تُسرح
المليشيات ، وعندما يتم استئصال أسباب الصراع وتسقط الحواجز فيما بين المناطق ،
وعندما يعود اللاجئين إلى ديارهم وعندما يُعاد تجميع جميع المواطنين ، في نهاية
المطاف ، في دولتهم ، جمهورية البوسنة والهرمك .

وفي الختام ، يود وفد جيبوتي أن يشيد حق إشادة بالأمين العام للأمم المتحدة ،
السيد بطرس بطرس غالي ، وبمجلس الأمن ، وبقوات الأمم المتحدة ، وجميع المنظمات
التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ،
على تصميمهم جميعا على تسوية مشكلة البوسنة والهرمك .

السيد باشوفيسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب ،

بالنيابة عن الوفد البلغاري ، بانعقاد الجمعية العامة لمناقشة الحالة في البوسنة والهرمك .

منذ بداية الصراع في يوغوسلافيا أعلنت جمهورية بلغاريا عن موقفها تأييدا للتسوية السلمية بالوسائل السياسية . وثابت بقلق متزايد استمرار سفك الدماء ومعاناة آلاف الابرياء في البوسنة والهرمك .

وكانت بلغاريا من أوائل من استرعوا الاهتمام إلى ممارسة "التطهير العرقي" المقيتة . وهي ممارسة تُشكل انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي . فقد أعربت بلادي عن قلقها العميق لأن هذه السياسة لا تُعدُّ انتهاكا لحقوق الإنسان المعترف بهما دوليا فحسب ولكنها أيضا من عوامل زعزعة الاستقرار في البلقان .

ويُتَّبع على المجتمع الدولي أن يُدين بشدة كل هذه الاعمال ، بما فيها الطرد والترحيل القسري الجماعي للمدنيين والسجن وإساءة المعاملة في معسكرات الاحتجاز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان . إذ يقع علينا التزام ، بمقتضى المادة الأولى من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ليس فحسب بأن نحترم القانون الدولي الإنساني بل أيضا بأن نضمن احترامه الدقيق من جانب الآخرين .

إن جمهورية بلغاريا رحبت بعقد الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان واشتركت في تقديم قرارها بالتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة ، وفي داخل البوسنة والهرسك بمفصلة خاصة ، وتعيين السيد ماسوفيسكي مقرا خاصا للأمم المتحدة . ونتمنى له النجاح في مهمته المعبأة .

كما أيدت بلغاريا قرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بإيفاد مقررين فسي بعثات إلى يوغوسلافيا السابقة . وفي رأينا ، أن المسألة المتعلقة بحقوق الإنسان هناك ينبغي أن ينظر فيها مجلس أوروبا أيضا ، حيث توجد الآلية والإجراءات ذات الصلة . ولا نظن أن وقف القتال يكفي بالغرض . بل ينبغي إيجاد آلية من أجل الحل الشامل للمشاكل المعقدة التي تكتنف البلقان .

وفي هذا الصدد ، فإن مبادرة السيد ستويان غانيف وزير خارجية بلغاريا ، بعقد محفل للبلقان - وهو امتداد لمبادئ وآلية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على البلقان - ترمي إلى تحقيق هذا الغرض . وهذه العملية ستوجد إطارا لحل المشاكل القائمة على أساس احترام السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وحرمة الحدود . وستطبق الآلية الموجودة حاليا لتناول المشاكل بطريقة ديمقراطية سلمية ، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئ وأحكام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا خدمة للسلم والأمن في المنطقة .

وتُقدر حكومة بلغاريا تقديرا كبيرا جهود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء إراقة الدماء وتخفيف معاناة السكان المدنيين وكفالة إيمانهم بالمساعدة الإنسانية . وإن جمهورية بلغاريا ، التزاما منها بموقفها المبدئي بعدم

إرسال قوات مسلحة أو أسلحة إلى البلدان المجاورة ، وهو موقف حثت كذلك دول البلقان الباقية على انتهاجه ، ستمتنع عن تقديم الافراد العسكريين والمعدات العسكرية لعمليات حفظ السلم في يوغوسلافيا السابقة .

ونحن نرحب بقراري مجلس الامن ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٧١ (١٩٩٢) وجميع القرارات الاخرى ذات الصلة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة ، ونحن نلتزم التزاما دقيقا بالمعقوبات المفروضة . وفي معرض تأييد مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة ، تُعبر بلغاريا عن أملها في أن الحل العاجل الكامل للصراع في البوسنة والهرسك وفي يوغوسلافيا السابقة بمضة عامة سيتحقق بالوسائل السلمية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يُشجع المؤتمر الدولي الذي سيفتتح غدا في لندن على تحقيق نتائج مثمرة في مهمته الحيوية .

السيد بيغيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تود فنزويلا أن

تُعبر ، بادئ ذي بدء ، عن إدانتها القوية للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تقع في البوسنة والهرسك . ويتمثل أبغض تعبير لهذا العنف فيما يُعرف بسياسة التطهير العرقي .

وتعتقد فنزويلا أن أحد الاطراف في الصراع ، وبخاصة القادة الصربيون في البوسنة والهرسك ، قد انتهك جميع قواعد التعايش المتحضر في محاولة الاستيلاء على الاراضي وتشتيت السكان وفصل البشر لا لسبب إلا لانتمائهم إلى جماعات عرقية مخالفة . ومثل هذه الممارسات ، في رأي حكومة فنزويلا ، لا يمكن إلا أن تُرفض بكل شدة من جانب الجمعية العامة .

وتطالب حكومة فنزويلا بوضع حد لهذه الاعمال فورا ، وستؤيد اتخاذ جميع الخطوات الضرورية ، كما جاء في القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية الاولى ، لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحياته الاساسية والقانون الإنساني في البوسنة والهرسك . ونحن مقتنعون بأن الحل الدائم للصراع الحالي في يوغوسلافيا السابقة لا يمكن الوصول اليه إلا عن طريق التسوية الدبلوماسية السياسية السلمية

المقترحة من جانب المؤتمر الأوروبي الموسع المعني بيوغوسلافيا . وستتاح قريباً فرصة أخرى في لندن لحسم هذا الصراع ، ونحن نرحب ترحيباً حاراً بتلك الفرصة .

إن أولئك الذين يُصرون على استخدام القوة غاب عنهم تعقد الصراع اليوغوسلافي الحالي ، تاريخياً وفي الوقت الحاضر الذي يتجلى الآن في البوسنة والهرمك .

إن مسؤولية الدول الأعضاء في المنظمة هي الآن محل اختبار . وينبغي أن نركّز مداولاتنا والقرار الذي سنتخذه في الجمعية العامة على الاحتمال الإيجابي لتطور مشمر للمفاوضات التي ستبدأ في لندن . كذلك ينبغي أن نحاول تشجيع الحوار والاجتماعات بين المتقاتلين في ميدان المعركة في البوسنة والهرمك . وينبغي أن نضمن أن الأمم المتحدة يُنظر إليها من جانب جميع الأطراف على أنها الضامن للنزاهة والمحايد لمصالحهم .

وفنزويلا ، باعتبارها عضواً في مجلس الأمن ، ما فتئت تعمل بشكل دائم على أساس هذه المبادئ . ولدى الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرمك عبّرنا عن عزمنا على العمل على ضمان مصالحها وحقوقها الوطنية . لذلك فإننا نرحب بهذه المناقشة ووفدنا قد أعرب عن استعدادة للإسهام صوب تحقيق نتيجة تخدم على أفضل وجه مصالح شعب البوسنة والهرمك .

السيد تاتشباك (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ببادئ ذي

بدء ، يود وفدي أن يهنئكم ، سيدي ، على العمل الرائع الذي أنجزتموه بوصفكم رئيساً للجمعية العامة خلال دورتها السادسة والأربعين . كما شُربنا للسرعة التي عقدتم بها هذه الجلسات لتناول مسألة ذات أهمية حيوية .

ويشاطر وفدي الألم والسخط اللذين أعرب عنهما المتكلمون الذين سبقوني في مناقشة الصراع الخطير في البوسنة والهرمك .

وكوستاريكا ، التي بدأ التزامها بالميثاق منذ ما يقرب من ٥٠ سنة ، لا يسعها أن تسكت على معاناة السكان المدنيين في البوسنة والهرمك وعلى الانتهاكات الخطيرة للميثاق والقانون الإنساني الدولي بمفغة خاصة .

بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين . إلا أنه في الوقت الذي تعاد فيه هيكلة التفكير الدولي ، مع التركيز بشكل أكبر على القيم الانسانية العالمية ، مازال زعماء بعض البلدان ، للأسف ، يسعون الى التوسع الاقليمي على حساب الدول الأخرى ، مستخدمين في ذلك جميع الوسائل المتاحة لهم ، بما فيها الوسائل العسكرية .

في هذا الصدد ، أذكر بكلمات الأمين العام الذي قال في برنامجه للسلم :

"ولا ينبغي النظر الى العالمية والقومية بوصفهما اتجاهين متعارضين ، مقضي عليهما بأن يدفع كل منهما الآخر الى أقصى ردود الفعل ... ولا ينبغي أن يُسمح في الفترة القادمة بأن يكون هناك تضارب بين سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها في ظل النظام الدولي الثابت ، ومبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها ، وكلاهما يحظى بقيمة وأهمية عظيمتين . ومن الأهمية بمكان احترام المبادئ الديمقراطية على جميع أصعدة الحياة الاجتماعية : في المجتمعات وداخل الدول وفي إطار جماعة الدول" . (A/47/277 ، الفقرة ١٩)

وبناء على فكرة الأمين العام ، أود أن أقول ، أولاً وقبل كل شيء ، أن أمرة الأمم المتحدة العظيمة ينبغي أن تقرر أن ما نراه في حالة البوسنة والهرمك هو رغبة واضحة من جانب دولة مسلحة في توسيع اقليمها على حساب دولة أخرى . أما البحث عن بواعث دينية أو سياسية في هذا الصراع فلن يؤدي الا الى إبعادنا عن حقيقة الأمر . ولا يصعب على جمهورية اذربيجان أن تفهم حقيقة الوضع الحالي في البوسنة والهرمك ، فقد كنا نحن أيضاً ضحايا عدوان مستمر .

وتأمل البلدان التي كانت ضحية عدوان أجنبي أن يتصرف المجتمع العالمي ، من خلال الأمم المتحدة ، بموجب الفصل السابع من الميثاق لكبح العدوان . وعلى الجمعية العامة ، بالتالي ، ألا تكتفي بإدانة العدوان والفظائع التي ترتكب ضد شعب البوسنة والهرمك ، بل عليها أن تضمن ألا تتكرر مثل هذه الحالات في المستقبل .

باختصار ، يناشد وفد بلادي الجمعية العامة أن تطالب مجلس الأمن باتخاذ كل ما يلزم من خطوات في إطار الفصل السابع من الميثاق لوضع حد للقتال الدائر في

المنطقة ، واستعادة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك المستقلة وسلامتها الاقليمية ، ودعم حكومة وشعب دولة البوسنة والهرسك المستقلة لممارسة حقهما في الدفاع عن النفس ، والمطالبة بانسحاب جميع التشكيلات المسلحة ، وبخاصة الجيش اليوغسلافي ، من جميع أراضي البوسنة والهرسك المستقلة وذات السيادة ، والمطالبة بوقف ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة التي تتعارض مع كل معايير القانون الدولي ، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لعمليات طرد المدنيين من ديارهم على نحو قسري وجماعي ، ومساعدة اللاجئين والمشردين على العودة الى ديارهم ، مع قيام الجانب الذي فجر هذا الصراع بتعويضهم عن الاضرار المادية .

ختاماً ، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعي بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار المعروض عليها والذي شاركت جمهورية اذربيجان في تقديمه ، وان ذلك القرار سيسهم في إنهاء العنف في البوسنة والهرسك واستعادة تلك الدولة المستقلة الغتية لوحدها وسلامتها الاقليمية .

الرئيس : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ في

١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٥ ، اعطي الكلمة الان لمراقب منظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد ترزي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديرنا للأسلوب القدير الذي تتراهمون به أعمال الجمعية . ونحن واثقون بأن الجمعية - تحت توجيهكم الحكيم - ستكون لها مداولات مثمرة ، وأود أن أشكركم لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة الخاصة بمسألة لها أهمية بالغة بالنسبة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والتي بادرت بطلب عقدها مجموعة الدول الاسلامية في الامم المتحدة .

نيابة عن السيد حامد الفابد ، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، أعرب عن قلق منظمة المؤتمر الاسلامي العميق بشأن الحالة الخطيرة السائدة في البوسنة والهرسك . إن منظمة المؤتمر الاسلامي قلقة للغاية بشأن الاعتداء الواسع النطاق على الشعب البشري في تلك الجمهورية التي معظم سكانها من المسلمين ، والتي تتعرض لحملة عنف وقمع يشنها المتطرفون الصربيون بدعم الجيش الوطني اليوغوسلافي وتهدف بوضوح الى القضاء على استقلال البوسنة والهرسك السياسي ووحدة أراضيها .

إن ما نشهده في البوسنة والهرسك إنتهاك وقح لسيادة دولة عضو في الامم المتحدة ولوحدة أراضيها واستقلالها تقوم به جارتها . والواقع ، ان القوميين الصربيين في البوسنة والهرسك لا يزالون يمارسون حملة ابادة بالدعم والتأييد الكاملين اللذين تقدمهما الصرب ومونتيفرو لأكثر من عام والعالم يشهد حالة شعب البوسنة والهرسك المتدهورة دوما ، ذلك الشعب الذي ظلت هويته ولا تزال تتعرض لخطر كبير .

إن منظمة المؤتمر الاسلامي ، وقد أشارت جزعها الحالة الخطيرة في البوسنة والهرسك عقدت الدورة غير العادية الخامسة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في اسطنبول في الفترة من ١٧ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . وأصدرت الدورة غير العادية الخامسة قرارا أكدت فيه مجددا - في جملة أمور - تضامنها الكامل مع البوسنة والهرسك حكومة وشعبا وتأييدها لها في كفاحها لضمان سيادتها واستقلالها السياسي وسلامة

أراضيها ووحدتها . وأدانت بشدة أعمال العنف واستخدام القوة العشوائي من جانب الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات الصربية غير النظامية في البوسنة والهرسك ، وطالبت بانسحاب جميع القوات الصربية في البوسنة والهرسك ونزع سلاحها وتسريحها . وحثت مجلس الأمن على تطبيق المادة ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق ، وطلبت إلى الدول الأعضاء تقديم الدعم الكامل إلى الأمم المتحدة سواء من الأفراد أو الموارد لأي تدبير ضروري يتخذه مجلس الأمن لتنفيذ وفرض قراراته المتعلقة بالبوسنة والهرسك . ومن الملاحظ أن عدة مئات من الضباط والأفراد من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي تخدم بالفعل في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . إن الدورة غير العادية الخامسة حملت السلطات الصربية في بلغراد وكذلك في البوسنة والهرسك المسؤولين الكاملة عن الأعمال الوحشية التي يرتكبها الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات الصربية غير النظامية ضد مسلمي وكرواتيين البوسنة والهرسك .

والواقع أن البوسنة والهرسك هي الضحية البريئة العزلاء لعدوان أجنبي . ونحن نعتقد أن البوسنة والهرسك يمكن أن تُعفى من حظر توريد السلاح إليها المفروض بمقتضى قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩٢) . إن البوسنة والهرسك - باعتبارها دولة مستقلة - لها حق مشروع في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

إن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها العناصر الصربية لحقوق الإنسان تعد مصدر قلق وألم بالغين لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي أدانت بشدة الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد المسلمين والكرواتيين العزل الأبرياء . إن حملة "التطهير العرقي" التي تقوم بها العناصر الصربية جريمة ضد الإنسانية وتشير ذكريات مروعة عن أنشطة مقننة مشابهة مُورست في أوروبا في الماضي القريب .

وفي هذا الصدد ، فإن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي استنكر وأدان بشدة - في بيان أصدره يوم ٤ آب/أغسطس - سياسة "التطهير العرقي" التي تتبع ضد شعب البوسنة والهرسك ، الذي أكد له مجددا دعم الدول الأعضاء في المنظمة الكامل الفعّال . وطلب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي إلى المجتمع الدولي إنهاء سياسة

التوسع والابادة التي تمارسها الصرب في البوسنة والهرسك ، وأكد الحاجة الماسة الى إنهاء سفك الدماء .

يود الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أن يعرب أيضا عن تقديره للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الامم المتحدة والمؤسسات الانسانية الاخرى لضمان تقديم المساعدة الضرورية الى ضحايا هذه المأساة . وفي هذا الصدد ، طلب الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي من البنك الاسلامي للتنمية العمل على تخصيص المبالغ اللازمة لمساعدة البوسنة والهرسك . وقد خصص البنك الاسلامي للتنمية بالفعل مبلغ ٣١ مليوناً من الدولارات الامريكية للفوت الانساني والمساعدة على إعادة البناء تقدم الى البوسنة والهرسك .

إننا نرحب باصدار مجلس الامن مؤخرا القرارين ٧٧٠ (١٩٩٣) و ٧٧١ (١٩٩٣) لضمان وصول المساعدة الانسانية الى جميع اجزاء البوسنة والهرسك وأن يكفل للمنظمات الانسانية الدولية وخاصة لجنة الصليب الاحمر الدولية الوصول الحر الى معسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز . ونحن نقدر أيضا الجهود التي بذلتها لجنة حقوق الانسان في تقديم تقرير دورتها غير العادية الاولى الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده . إن القرار الصادر ، وإن كان شاملا في إدانة انتهاكات حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة ، لم يمل الى مستوى تحقيق توقعاتنا . لقد كنا نفضل تحديد هوية المذنبين الحقيقيين في هذه الجريمة .

إننا نرحب بتزايد عدد الدول الامضاء في الامم المتحدة التي تعترض على عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الامم المتحدة التي يطالب بها الآن الاتحاد الدولي غير المعترف به المكون من الصرب ومونتيفرو . وفي هذا الشأن حثت الدورة غير العادية الخامسة للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية جميع الدول على ألا تعترف بخلافسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب ومونتيفرو) لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة الى أن تمتثل امتثالا كاملا لقرارات مجلس الامن المتعلقة بالبوسنة والهرسك وتعترف اعترافا قاطعا باستقلال تلك الجمهورية وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها ،

والى أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن مسألة الخلافة بين الدول التي كانت تشكل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة .

وفي هذا الشأن ، نود أن نعرب عن أملنا أن يلقي مشروع القرار الذي عرضه ممثل تركيا نيابة عن مقدميه أكبر عدد ممكن من الأصوات المؤيدة في الجمعية العامة ، وأن يبعث برسالة لا غموض فيها الى المعتدين بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل غير مكترث .

الرئيسي : وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٣

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين .

السيد منصور (فلسطين) : السيد الرئيس ، يسعد الوفد المرافق لسيد الرئيس أن يهنئكم على الجهود المميزة التي تبذلونها في توطيد دور الجمعية العامة وفق أحكام الميثاق ، الأمر الذي يشكل ضمن الظروف التاريخية الحالية خطوات باتجاه الاستجابة الموضوعية في تعزيز العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية من المشاركة الجماعية لكافة أعضاء الأسرة الدولية .

عندما قررت الشعوب والجمهوريات المكونة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا أن تشكل جمهورياتها المستقلة ذات السيادة ، احترمت العديد من دول العالم هذا القرار واعترفت بهذه الجمهوريات الفتية ، وكانت بلادي فلسطين من ضمن هذه الدول . وعبرت الأسرة الدولية ، ممثلة بالأمم المتحدة ، عن دعمها لهذه الرغبة بقبولها لهذه الجمهوريات كأعضاء في الأمم المتحدة . وجاء هذا الدعم بمثابة تأكيد على المبادئ والأهداف المشتملة في ميثاق الأمم المتحدة ، خاصة احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وقومية استقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا . وشكل كل هذا تعزيزا إضافيا لدور الأمم المتحدة والشرعية الدولية .

وكنا جميعا نصبو إلى أن تتم هذه المتغيرات بشكل سلمي وعلى أسس التكافؤ والإخاء المشترك لشعوب المنطقة في البلقان عبر السنوات الطويلة . ولكن الوقائع سارت باتجاه مختلف خاصة في جمهورية البوسنة والهرمك ، حيث وقعت ولا تزال اعتداءات عليها من قبل الجارة القوية وجيشها اليوغوسلافي وألقت بها كوارث مؤلمة ومآسي هائلة غير مقبولة ويجب وقفها فورا . وتمارس سياسات التطهير العرقي العنصرية المدانة وما يرافقها من كافة أشكال القمع والجرائم بحق السكان المدنيين في جمهورية البوسنة والهرمك التي ينتهك استقلالها وسيادتها على أراضيها وسلامتها الإقليمية ، الأمر الذي يدعو إلى القلق والهلع الشديدين من قبل الأسرة الدولية التي نشاطها هذا الشعور .

ولقد عبرت فلسطين عن موقفها إزاء مشكلة البوسنة من خلال المواقف التي اعتمدت في الاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز في بالي ، ولمنظمة المؤتمر الإسلامي في استنبول ، والذي تنعقد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة

بمبادرة منه بعد أن فشل مجلس الأمن بسبب ازدواجية المعايير في تحمل كافة مسؤولياته إزاء مشكلة البوسنة .

إن الشرعية الدولية ممثلة بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ومشروع قرار الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/46/L.76 ، الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء اليوم ، وكافة القوانين الانسانية الدولية ، تكفل إيجاد حل عادل لمشكلة البوسنة . إن الأمم المتحدة تواجه امتحاناً جديداً لمصداقيتها وجديتها . إن تطبيق قرارات الشرعية الدولية دون تمييز وباستعمال معيار واحد ودون تفضيل بين دولة وأخرى هو الاختبار للأمم المتحدة وللأمة الدولية ، للجمعية العامة وللمجلس الأمن ، في هذا الامتحان العسير . إن إلزام الدول بمسؤولياتها وفق الميثاق ، وبما تنص عليه القرارات المعبرة عن المشيئة الدولية دون أي استثناءات لأي دولة هو الذي يعزز من ثقة الشعوب والدول جميعها بالأمم المتحدة ويمكن الأخيرة من ممارسة دورها كما هو منصوص عليه في الميثاق .

نود في الختام أن نشيد بكافة الجهود الدولية المبذولة المتعلقة بتخفيف الآلام في الحالة الانسانية القائمة في جمهورية البوسنة والهرمك ، وخاصة الجهود المختلفة لأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدور الخاص للأمين العام في هذا المجال . ونعبر عن تضامننا الكامل مع شعب البوسنة والهرمك وحرية الكاملة دون تدخل خارجي في صيانة وحدته والمحافظة على سلامة ترابه الاقليمي ضمن الحدود الدولية المعترف بها لجمهوريته .

الرئيسي : وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب لجنة المليب الأحمر الدولية .

السيد كونغ (لجنة المليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منح المجتمع الدولي ولاية واضحة للجنة المليب الأحمر الدولية . فمنذ بداية الصراع في يوغوسلافيا السابقة ، لم تدخر هيئتنا أي جهد : لقد قدمنا الحماية والمساعدة للسكان المدنيين ، وزرنا السجناء ومكنّاهم من العودة الى ديارهم بعد اطلاق سراحهم ، وقدمنا الامدادات الفوشية الطبية للمستشفيات .

وللاطلاع بجميع هذه الأنشطة ، اتصلت لجنة المليب الاحمر الدولية باطراف الصراع ، وفقا لممارستها المعتادة ، بغية الحصول على التسهيلات اللازمة للوصول الى جميع الضحايا . وقد اتصلنا بهذه الاطراف في العام الماضي في اطار كرواتيا وما برحنا نقوم بذلك منذ آذار/مارس في هذا العام في البوسنة والهرسك .

وفي نفس الوقت ، بادرت اللجنة بمفتها منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة ، الى توجيه الدعوة الى ممثلين مفوضين من جميع الاطراف لتيسير الحوار وإيجاد حلول للمسائل الانسانية . وقد وافقوا جميعا على التقيد التام باحكام اتفاقيات جنيف ، ولا سيما الثالثة والرابعة اللتين تتصلان بحماية السجناء والمدنيين .

ما هي الحالة اليوم ؟ ثمة ما يزيد على مائة من مندوبي لجنة المليب الاحمر الدولية في يوغوسلافيا السابقة سمح لهم بزيارة ما يزيد على ٢٠ ألف محتجز ، وتوزيع مئات الاطنان من المساعدات لعشرات الالاف من المشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من منظمات الإغاثة . وبالرغم من تواجدها الضخم ، وبالرغم من الالتزامات الرسمية من جانب الاطراف ، لم يتقيد قط بالقانون الانساني الدولي .

ترى لجنة المليب الاحمر الدولية أنها يجب أن تبلي بأن الحالة الانسانية في البوسنة والهرسك اليوم حالة رهيبه : المدنيون لا ينجون من العنف ، والسجناء يعاملون معاملة سيئة ، والمستشفيات والمنشآت الطبية تهاجم ، وشعار المليب الاحمر لا يحترم .

(السيد كونغ ، لجنة
المليب الاحمر الدولية)

ولم يتمكن ممثلو لجنة المليب الاحمر الدولية من رؤية جميع السجناء ، بسبب
انعدام الامن . واليوم ، إن مدن سراييفو ، وغورازدي وفوكا ، مثلها مثل معظم
المناطق في شرق البوسنة ، لا يمكن وصولها دون حماية مسلحة .
ويتعرض المدنيون لسياسة غير مقبولة من الترحيل القسري والتدابير التعسفية ،
بما يماح ذلك من سوء المعاملة ، والإزعاج ، والاعتقالات ، بل وحتى القتل . ومن
نافلة القول إن هذه الممارسات تشكل انتهاكات خطيرة لاحكام القانون الانساني الدولي .
إن المحتجزين ، ومعظمهم من المدنيين ، لا يمنحون حتى الحد الأدنى من المعاملة بموجب
القوانين ذات الملة .

إن لجنة المليب الاحمر الدولية ، في مواجهة حالة إنسانية بهذا الحجم ،
لا يمكنها أن تظل صامته ، وقد ناشدت المجتمع الدولي في مناسبات عديدة ، وآخرها في
٢٩ تموز/يوليه و ١٣ آب/أغسطس ، في إطار جلسات الامم المتحدة المعقودة في جنيف .
وإن لجنة المليب الاحمر الدولية ، إذ تجد نفسها عاجزة في مواجهة الافتقار
التمام والواضح الى الانسانية في هذه الحرب ، كان عليها أن تذكر الدول الاطراف
ال ١٧٠ في اتفاقيات جنيف بمسؤوليتها الجماعية الواردة بصفة عامة في المادة ١ :
"تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة بالاحترام وكفالة الاحترام للاتفاقيات
الحالية في ظل جميع الظروف" .

وترد هذه المسؤولية المشتركة في البيانات الاخيرة التي صدرت والقرارات التي اتخذها
مجلس الامن ولجنة حقوق الانسان ، التي تطالب بالتقيد التام باتفاقيات جنيف وبأن
تمنح لجنة المليب الاحمر الدولية حق الوصول المستمر ودون عائق الى جميع أماكن
الاعتقال .

إن هذا التضامن جزء لا يتجزأ من أعمالنا ولا غنى عنه ، وأود هنا أن أغتنم
الفرصة لأعرب بالنيابة عن لجنة المليب الاحمر الدولية عن تقديرنا الخالص لهذا
الدعم .

(السيد كونغ ، لجنة
الصليب الاحمر الدولية)

وتكمل كل هذه الجهود بعضها البعض ، كما أن لجنة الصليب الاحمر الدولية ، في حدود ولايتها ، على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة ، ولا سيما مع المقرر الخاص الذي تم تعيينه أخيرا ، السيد تاديوز مازويسكي . بيد أن أولويتنا القصوى ينبغي أن تبقى الجهود المستقلة للمؤسسة من أجل تحسين معاملة السجناء المدنيين .

لقد أحاطت لجنة الصليب الاحمر الدولية علما بقرار مجلس الأمن لحماية القوافل الانسانية ، ولو بالحرس المسلح اذا اقتضى الامر ذلك . ولنأمل بأن تكون هذه مجرد تدابير مؤقتة وأن أطراف الصراع ستدرك في القريب العاجل أن من مصلحتها السماح للقوافل الانسانية بعبور الخطوط والتنقل في أمان في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم . وفي الختام ، اسمحو لي بأن أؤكد بأنه ما من أحد قد خسر بسبب احترام المبادئ الاساسية للانسانية . وعلى العكس من ذلك ، لقد علمنا التاريخ بأن احترام المدنيين والمعاملة الانسانية للسجناء كثيرا ما تشكل الخطوة الاولى صوب السلم والتصالح . ولا يمكن أن تكون المساعدة الانسانية بأي حال من الأحوال بديلا لتسوية سياسية ، ويحدونا وطيد الامل بأن يفتح مؤتمر لندن المقبل الطريق في هذا الاتجاه .

الرئيس : ننظر الآن في مشروع القرار A/46/L.76 . وكذلك وفي التعديل

الوارد في الوثيقة A/46/L.77 .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل الاتحاد الروسي ليعرض التعديل .

السيد فوروننتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، قدم وفد الاتحاد الروسي بالأمس ، ٢٤ آب/أغسطس ، تعديلا على مشروع القرار A/46/L.76 ، ورد في الوثيقة A/46/L.77 .

إن الوفد الروسي ، بينما يؤيد الدافع الاساسي لمشروع القرار في إيجاد تسوية سلمية عاجلة للصراع في البوسنة والهرسك والدفاع عن حقوق الانسان في ذلك البلد ، يرى أنه من الضروري تقديم التعديل بسبب الحاجة الى إعطاء مشروع القرار الموضوعية اللازمة في تقييم الحالة البالغة التعقيد في البوسنة والهرسك ، كما وصفها تقرير الامين العام (S/24049) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب صغير تركيا الكلمة

بشأن نقطة نظام . وأعطيه الكلمة .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى

ما قاله ممثل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالتعديل الوارد في الوثيقة A/46/L.77 . وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/46/L.76 ، أود أن أبلغ الجمعية العامة أنهم قد درسوا بعناية باللغة التعديل المقترح من جانب الاتحاد الروسي وقد قرروا ما يلي :

إن التعديل سيدخل إشارة الى وجود وحدات عسكرية كرواتية في أراضي البوسنة والهرسك . وتستمد هذه الإشارة من تقرير الامين العام المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/24049) . ويرى مقدمو المشروع أنه من غير المناسب إدراج هذه الإضافة في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة ، لأن تلك الفقرة والفقرة السابقة والفقرة اللاحقة تتناول "التطهير العرقي" ، والفقرة ١٠ من تقرير الامين العام المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو لا تتناول "التطهير العرقي" ولكنها تتناول وجود وحدات عسكرية كرواتية في أراضي البوسنة والهرسك .

وبالاضافة الى ذلك ، يوجد في الفقرة ٣ من مشروع القرار إشارة الى "عناصر الجيش الكرواتي الموجودة حاليا في البوسنة والهرسك" . ومن ثم ، فإن التعديل الروسي المقترح غير ضروري أيضا ، إذ أنه زائد عن الحد .

لدى نقطة أخيرة . إن تقرير الامين العام المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ، الذي أشار إليه التعديل الروسي يتضمن عددا كبيرا من العناصر ، يشير معظمها بصفة خاصة الى وجود الجيش الشعبي اليوغوسلافي في البوسنة والهرسك . وإذا اقتبسنا انتقائيا من التقرير ، فإن هذا سيكون مضللا وسيعطي انطباعا غير سليم تماما ، إذن باسم الموضوعية لا ينبغي أن نلجأ الى هذا الاجراء .

وبالتالي ، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار أود أقدم اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بمشروع التعديل A/46/L.77 ، ونناشد جميع أعضاء الجمعية التصويت تأييدا لذلك الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح ممثل تركيا ، عملاً

بأحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي ، عدم اتخاذ اجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/46/L.77 . وفيما يلي نص المادة ٧٤ :

"لاي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالإضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت" .

وقد أبلغت بأن ممثلين اثنين يرغبان الكلام تأييدا للاقتراح ، وسأعطيهم الكلمة الآن .

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفد

البوسنة والهرسك الاقتراح المقدم من ممثل تركيا بعدم اتخاذ اجراء على التعديل الوارد في الوثيقة A/46/L.77 . ونحن نؤيد الاقتراح للأسباب التالية :

أولا ، إن التعديل المقترح يسعى الى أن يدرج في مشروع القرار معلومات بالية تتعلق بمشاركة القوات المسلحة من كرواتيا في إقليم البوسنة والهرسك .
ثانيا ، إن الوحدات العسكرية الكرواتية في إقليم جمهورية البوسنة والهرسك تتألف ، في حقيقة الامر ، من أفراد السكان الكروات المحليين الذين يحملون السلاح تصدياً لعدوان الجيش الشعبي اليوغوسلافي والقوات غير النظامية التي احضرت من إقليم الصرب ومونتيفرو .

ثالثا ، لقد سويت أوجه سوء التنسيق التي كانت تشوب أعمال قوات الدفاع الإقليمية الكرواتية المحلية - مجلس الدفاع الكرواتي ، وهو أساسا من منطقة الهرسك وقوات الدفاع الإقليمية التابعة لحكومة البوسنة والهرسك المنتخبة حسب القانون .

رابعا ، إن قوات الدفاع الكرواتية تشكل جزءا من القوات العسكرية المسلحة لحكومة البوسنة والهرسك المنتخبة حسب القانون . ويدل على هذا اتفاق المداقمة والتعاون المعقود بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين رئيسي البوسنة والهرسك وكرواتيا الذي جاء به ما يلي :

"إن الفرقة العسكرية التابعة لمجلس الدفاع الكرواتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة الأحادية لجمهورية البوسنة والهرسك . ويكون لمجلس الدفاع الكرواتي ممثلون في القيادة المشتركة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك" .

لكل هذه الأسباب ، نحث جميع الأعضاء على التصويت تأييداً للاقتراح بعدم اتخاذ إجراء .

السيد سي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عرض ممثلاً تركيا والبوسنة والهرسك الأسباب التي من أجلها نؤيد اقتراح عدم اتخاذ إجراء بشأن الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي على مشروع قرارنا . كل هذه النقاط تبين أن التعديل غير جوهري ولا يضيف جديداً إلى مشروع النص المعروض على الجمعية العامة . إن اهتمامنا اليوم ليس هو الخوض في وقائع بالية بل تناول جوهر المشكلة - ألا وهو المأساة التي تواجه البوسنة والهرسك - والمساعدة على إيجاد حل سلمي نهائي .

ويتعين علينا في هذه الجمعية أن نؤكد من جديد ونضمن الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لذلك البلد العضو في الأمم المتحدة . وينبغي أن نضع حداً للفظائش التي يتعرض لها السكان . وينبغي لنا أن نخول بالعودة - في ظل أفضل الظروف الممكنة - للرجال والنساء والأطفال الذين أرغموا على ترك ديارهم . ينبغي لنا أن نتخذ التدابير الضرورية الفورية لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى شعب البوسنة والهرسك .

تلك هي أهدافنا ، الأهداف التي أردنا إدراجها في مشروع القرار A/46/L.76 . ولا تخرج أحكام مشروع القرار عن هذه الأهداف . ولا يمكن أن يقال هذا عن التعديل المقترح ، إن مزيته الوحيدة ، إذا جاز لنا أن نسميها مزية ، هي أنه يُدخل اللبس ويخلط بين أمرين لا صلة بينهما مطلقاً .

لذلك ، أود مرة أخرى ، باسم وفد السنغال ، أن أؤيد تأييداً قوياً اقتراح عدم اتخاذ إجراء على التعديل المقترح على مشروع قرارنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث لا يوجد متكلمون آخرون
أطرح الآن على التصويت الاقتراح المقدم من ممثل تركيا بعدم اتخاذ اجراء بشأن
التعديل الوارد في الوثيقة A/45/L.77 .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٦٩ صوتا مقابل ٩ ، مع امتناع ٥٠ عضوا عن التصويت .

الرئيس : ننتقل إذن الى البت في مشروع القرار A/46/L.76 .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في تعليل التصويت قبل التصويت اسمحوا لي
أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة تعليقات التصويت
بـعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد فياسي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا في الهند

نرقب بحزن متزايد تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ، البلد
الذي تمتعت معه الهند بتاريخ طويل مثمر من التعاون والصداقة . وكان أملنا ، على
الرغم من الاخطاء التي أرتكبت وسوء الفهم الذي نشأ والمعاناة التي ابتلت شعوب ذلك
البلد ، أن تتمكن الدول الفتية المنبثقة عن يوغوسلافيا من العيش والازدهار في مناخ
من التعايش السلمي . إن التاريخ ، لسوء الحظ ، فرض خلاف ذلك .

واليوم ، نشعر بالغضب والاستياء للمعاناة التي تتعرض لها البوسنة والهرسك ، الدولة المستقلة ذات السيادة العضو في الأمم المتحدة . وتروعننا الغطائع التي ترتكب ضد مدنيين أبرياء وتصورها وسائط الإعلام الدولية بهذا الشكل الصارخ ، والتي أسفرت عن موت آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال . وشهدنا محاولات تبذلها مجموعات إثنية لكي توسع بالقوة الأراضي التي تسيطر عليها ، وهي محاولات أدت الى مناورات مميتة لتجويد فئات من الناس حتى الخضوع ، والى ظاهرة "التطهير العرقي" البغيضة المرفوضة ، والى حلقة آخذة في الاتساع من البغض وسفك الدماء . ونحن ندين بلا تحفظ وبأشد لهجة كل هذه الممارسات ، بغض النظر عن مرتكبيها ، سواء كانوا دولا أو مجموعات ، وفي أي مكان تحدث . ونؤكد مرة أخرى على استقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ، ونقدم كامل دعمنا لحكومتها الشرعية في الجهود التي تبذلها لإعادة ادماج طوائفها الدينية والإثنية لكي تعيش معا في وئام و سلام ، كما عاشت في الماضي لقرون طويلة .

وبالنظر الى هذه الظروف ، فإن الهند على أتم استعداد للانضمام الى المجتمع الدولي في حث مجلس الأمن على أن ينظر في اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لا تستبعد استعمال القوة ، لإحلال السلام في تلك الأرض المضطربة . إلا أن استعمال القوة في إطار الفصل السابع من الميثاق يعد تدبيرا في منتهى الخطورة ، لاننا نؤمن بأنه لا يجب اللجوء اليه إلا في ظروف استثنائية ، وبالتقيد الصارم بالمبادئ والاجراءات المحددة في الميثاق وتحت المراقبة والقيادة المباشرتين للأمم المتحدة ذاتها .

وعلى هذا الضوء ، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . ولما كان مجلس الأمن لا يزال يبقي المسألة قيد نظره المباشر . فيحدونا الأمل في أن يؤدي هذا العمل المتضافر ، مقرونا بالجهود السياسية المكثفة التي ستبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية قريبا ، الى نجاح مؤتمر لشدن الدولي في التوصل الى بفعالية لب المشكلة ، والى تحقيق السلام لجمهورية البوسنة والهرسك الفتية .

السيد سيزاكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اليابان

يساورها قلق عميق ازاء الحالة المتردية في البوسنة والهرسك . فاتفاقات وقف اطلاق

النار لم تحترم ، ولم تظهر أية بوادر من أطراف الصراع على نيتها إلخاء السلاح . إن اليابان تحث هذه الأطراف بشدة على إنهاء القتال فوراً .

ولا يسهل المرء إلا أن يشعر بالغزع الشديد من التقارير الواردة عن مجن وتعذيب المدنيين الأبرياء في المعسكرات ومراكز الاعتقال في البوسنة والهرسك . هذه الممارسات تعد انتهاكا للقانون الانساني الدولي ، واليابان تدينها بشدة .

إن المطلوب على سبيل الاستعجال ، هو إيجاد حل سياسي جذري للوضع في البوسنة والهرسك من خلال عملية تفاوضية . ويحدونا أمل صادق في أن يسهم مؤتمر لندن الدولي في الاسراع بمسيرة السلام .

واليابان تؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . ومع ذلك ، أود أن أوضح بجلاء تام أن هذا لا يعني أن اليابان تعترف بالبوسنة والهرسك ، وأن تأييد اليابان لمشروع القرار لا يمس بموقفها القانوني فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك .

السيد ديوكيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا

نؤيد الدعوة الواردة في مشروع القرار A/46/L.76 الى تحقيق وقف فوري وفعل لاطلاق النار في البوسنة والهرسك . ونؤيد ادانة انتهاك حقوق الانسان "والتطهير الاثني" .

إلا أن مشروع القرار ، للأسف الشديد ، يتضمن بعض العبارات التي تشوه الحقائق ، كما أن بعض أجزائه لا تتسق مع أية رغبة حقيقية في تسوية الحرب الاهلية في البوسنة والهرسك وإعادة السلام :

أولا ، الفقرة السادسة من الديباجة تتضمن ملاحظة لا صلة لها بالبند الذي نناقشه الآن ولا بمشروع القرار الذي عرضه مقدموه على الجمعية العامة .

ثانيا ، الفقرة السابعة من الديباجة ، التي تؤكد على التدهور المقلق في الأوضاع المعيشية لجميع المسلمين والكرواتيين في البوسنة والهرسك ، فقرة تمييزية . ونحن نتساءل لماذا امتنع العنصر الثالث المكون للامة - أي الصرب في البوسنة والهرسك - الذي يشكل ثلث مجموع سكانها .

ثالثا ، لا يوجد طرف في الحرب الاهلية الدائرة في البوسنة والهرسك غير مسؤول عن انتهاك حقوق الانسان وعن ممارسة "التطهير الإثني" البغيضة . وكان ينبغي أن ينعكس ذلك بوضوح في الفقرة الحادية عشرة من ديباجة مشروع القرار .

رابعا ، اننا نندهش لأن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار تطالب بانسحاب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من أراضي البوسنة والهرسك ، ومن المعروف للجميع أن الجيش الشعبي اليوغوسلافي لم يعد له وجود ، وأنه لم يبق جندي واحد من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على هذه الأراضي - وهو ما أكدته دون لبس الجنرال نامبيار .

خامسا ، ان المطالبة بالتدخل العسكري أمر خطير للغاية لأن هذا يعني اضافة أسلحة جديدة للأسلحة المستخدمة في الحرب الاهلية ، مما سيؤدي الى تعرض الناس في البوسنة والهرسك لمزيد من سفك الدماء والدمار والمعاناة .

سادسا ، إن أحد أوجه القصور الرئيسية في مشروع القرار هو أنه لا يدعو الى اجراء مفاوضات قوية بين الامم المتحدة الثلاث التي تعيش في البوسنة والهرسك ، والتوصل الى تسوية سلمية تقوم على الاتفاق الذي وافقت عليه الاطراف الثلاثة جميعا - تحت رعاية المجموعة الأوروبية - فيما يتعلق بالترتيبات الدستورية المقبلة لدولتها المشتركة .

لكل هذه الاسباب ، يرى وفد يوغوسلافيا أن مشروع القرار متحيز وبالتالي غير مقبول .

وإذ وضعنا في اعتبارنا أهمية المسألة وخطورة الحالة ، فعلنا كل ما في وسعنا لتمكين الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ، وعرضنا مقترحاتنا الملموسة على المشتركين في تقديمه ، ولكن للأسف لم يُستجب لشواغلنا الرئيسية . وعليه ، لم يعد أمامنا أي خيار سوى التصويت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.76 .

الرئيس : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/46/L.76 .

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الدول التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار :
استونيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بيرو ، جزر مارشال ، السلفادور ، غينيا بيساو ،
قطر ، كرواتيا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مالطة ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ،
النمسا ، النيجر ، هولندا .

أطرح الآن مشروع القرار للتصويت . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،
 أرمينيا ، استراليا ، النمسا ، أذربيجان ، جزر البهاما ،
 البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بيلاروس ، بلجيكا ، بليز ،
 بوليفيا ، البوسنة والهرسك ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونسي
 دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، الكامبيرون ، كندا ،
 الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كرواتيا ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، إستونيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،
 ألمانيا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-
 بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ،
 اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ،
 قيرغيزستان ، لاتفيا ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، المكسيك ،
 ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 كيتس ونيفس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان مارينو ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سغافورة ، سلوفينيا ،
 اسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، مورينام ، السويد ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، الإمارات
العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ،
فيت نام ، اليمن ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : يوغوسلافيا .

المتنعون : غانا ، ليسوتو ، ملاوي ، ناميبيا ، الاتحاد الروسي .

أُعتمد مشروع القرار A/46/L.76 بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع

٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٤٢/٤٦)*

الرئيس قبل أن أعطي الكلمة للمثليين الراغبين في تحليل تصويتهم بعد
التصويت ، أود أن أكرر أن هذا هو موقف المجموعة الدولية وهذا هو توجه الضمير
العالمي في أزمة سياسية وإنسانية وضميرية . وأرجو أن تمل الرسالة إلى جميع من
يهمهم الأمر ، وأن يعرفوا أين تقف المجموعة العالمية وأين يتوجه الضمير العالمي ،
وخصوصا ما ورد في كلمات العديد من المتكلمين خلال جلستي أمس وجلسة اليوم .
أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في تحليل التصويت بعد التصويت ، وأود أن
أذكر الوفود ، بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر بيانات تحليل
التصويت على عشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها .

* وبعد ذلك أبلغ وفد انتيفوا وبربودا الامانة العامة بأنه كان ينبغي

التصويت مؤيدا .

السيد واطسون (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

القرار الذي اعتمدناه توا ، يجعله الجمعية العامة تتخذ توصيات بشأن مسائل تحت نظر مجلس الأمن ، يتجاوز الحدود المرسومة في المادة ١٢ من الميثاق . ومع هذا اضطررنا خطورة الحالة في البوسنة والهرسك والحاجة الى حل ملمى الى تأييد القرار .

السيد بيريز - بالون (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن

أوروغواي حكومة وشعبا ترؤّعها الاحداث في البوسنة والهرسك . إن مشاعرنا الانسانية الاساسية تشيرها السياسات القائمة على الإبادة التي تطورت باسم الذريعة البغيضة الخاصة "بالتطهير العرقي" . ولهذا السبب كان بلدي أحد المشاركين في تبني عقد دورة استثنائية للجنة حقوق الانسان . وهذا هو السبب أيضا في أننا أغلقنا توا سفارتنا في بلغراد في ضوء الدليل الدامغ على مسؤولية سلطات الصرب ومونتيفرو عن الاحداث المساوية التي ناقشناها . وهذا هو السبب كذلك في أننا أيدنا استئناف الدورة السادسة والاربعين ، وفي أننا شاركنا في الدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة . ونعتقد أن من الضروري لهذه الهيئة - وهي المحفل الرئيسي للأمم المتحدة ولضمير العالم - أن تنظر الحالة في البوسنة والهرسك .

لهذا ، فإن قلق أوروغواي بشأن الاحداث الجارية في تلك الارض التي تمزقها الحرب واضح . لكن لا بد لنا أن نقول إننا ترددنا بعض الشرع بشأن تأييد مشروع القرار الذي اعتمد توا لاننا اتخذنا دائما موقف الامتثال لاحكام الميثاق ، ونرى أن التدابير المنصوص عليها في المادة ١٢ ليست تدابير إجرائية فقط . مع هذا فإننا عندما نفكر مليا في الحقوق القانونية التي ينبغي حمايتها ، نجد أنه يجب عدم حرمان أحد من حقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك الحق في الحياة . ومع أننا نعتقد أن احكام القرار لا تتماشى مع قراري مجلس الأمن ، فإنها قد تهندي مجلس الأمن في الاجراءات التي يتخذها مستقبلا ، ولذلك نشق بأن هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة قد يدفع مجلس الأمن الى اتخاذ اجراء أكثر فعالية في المستقبل .

لهذه الأسباب ، صوتنا لصالح مشروع القرار الذي اعتمد توا .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

استنادا الى موقفنا المبدئي ، يؤيد وفد الاتحاد الروسي - ويشارك في فحوى - القرار الذي اعتمد توا والرامي الى التسوية السريعة للنزاع البلقاني والى الدفاع عن حقوق الانسان في ذلك البلد .

إن الوفد الروسي ، في محاولة منه لجعل مشروع القرار موضوعيا بالكامل في ضوء الحالة في البوسنة والهرسك ، قدم تعديلا للجزء الخاص بالديباجة من مشروع القرار . لكن ذلك التعديل منع إقراره مقدمو مشروع القرار . وتبعاً لذلك ، لا يمكننا ، لسوء الحظ ، أن نؤيد مشروع القرار بصيغته الحالية ، ولا يمكننا أيضا الموافقة على محاولات اتخاذ نهج انتقائي لتقرير الامين العام وتقييمه للحالة البالغة التعقيد في البوسنة والهرسك .

مع ذلك ، هذا لا يعني أي تغيير في موقف الاتحاد الروسي الذي يؤيد تأييدا حازما الإنهاء السريع للنزاع المسلح في البوسنة والهرسك ويسعى الى وقف معاناة الشعب هناك . وكذلك ، اذا لزم ذلك ، الى اتخاذ تدابير شديدة جدا فيما يخص منتهكي القانون الانساني . إن الاتحاد الروسي سيواصل وبشكل مستمر تأييد التوصل الى تسوية سياسية سلمية للامنة في البوسنة عن طريق المفاوضات .

السيد فوينتي إيبانييز (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) :

لقد موت وفد بوليفيا مؤيدا مشروع القرار لسببين مبدئين . السبب الاول هو الاحترام العميق للقانون الإنساني والتعاطف العميق مع معاناة السكان المدنيين غير المقاتلين في البوسنة والهرسك . والثاني ، هو المبدأ الاساسي للسياسة الخارجية لبوليفيا ، ويتمثل في رفض أي عمل يشكل محاولة للتبرير القانوني للاحتلال الاجباري للأراضي .

لدينا كذلك تحفظات على الطريقة التي احتضنت بها الامم المتحدة بعض الدول الحديثة العهد في فترة الانتقال دون التعبير المناسب عن إرادة الاغلبية في الحفاظ على التعايش المنسجم الذي كان قائما لسنوات كثيرة ، كما هي الحال بالنسبة للدول التي انبثقت من جمهورية يوغوسلافيا الاتحاديا الاشتراكية السابقة ، التي تمتعت بوليفيا معها دوما بعلاقات ودية للغاية .

لقد عبّرت حكومتي عن رأيها إزاء الاحداث في البوسنة والهرسك تماما في البيان الذي وجهناه الى رئيس مجلس الامن في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ . ولقد رفضنا العنف والتمييز العنصري حيثما وجدا ونرجو أن تبذل أطراف الصراع كل ما في وسعها لحسم خلافاتها وفقا لاحكام الميثاق وبمناى عن الضغوط الخارجية .

السيد سنغوي (زيمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

زيمبابوي في تعليقه للتصويت أن يسجل أنه ، بالرغم من قلقه البالغ على الحالة المأساوية الحاصلة في البوسنة والهرسك ، لديه تحفظات جديّة إزاء فحوى الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة الثالثة من المنطوق . نعتقد أن إلقاء المسؤولية على طرف معين عن التسبب في الحالة الخطرة ليس ماسعا ، وخاصة في ضوء تقارير الامين العام بأن جميع أطراف الصراع مسؤولة ، ويتمين عليها أن تتقاسم اللوم .

الرئيس : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في تعليق التصويت بهند

التصويت .

وأرجو أن يستمع العالم الى الرسالة التي أرسلتموها هذا اليوم وأن تقدر المجتمعات الدولية والجهات التي تعالج الموضوع أهمية القرار الذي اتخذتموه اليوم وأهمية النقاش الذي جرى خلال هذين اليومين . وأود أن أشكركم على تعاونكم الطيب . وبهذا نكون قد أنهينا نظرنا في البند ١٥٠ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥